

# في ظلّ تفشّي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

النتائج الرئيسية لبحوث الرأي العام النوعية في  
خمس محافظات في العراق

الأنبار، وديالى، وكركوك، ونيوى، وصلاح الدين

كانون الثاني ٢٠٢١



أعدَّ المعهد الديمقراطي الوطني هذا التقرير بتمويل من حكومة كندا. ويتقدّم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر إلى كلِّ من شريكه Conflict Management Consulting- CMC و Thinkbank لمساهمتهما القيّمة في إجراء هذا البحث. أشرفت على تسييق البحث ساره بيكرمان (Sarah Beckerman) المديرة العليا للبرامج في المعهد الديمقراطي الوطني. وقد ساهم كلُّ من مايكل جوستن وماريا هريمش (من CMC) في تصميم البحث وما تضمّنه من تحليلات، بالإضافة إلى إرين ماثيوز (Erin Matthews) وكايل هيرمان (Kyle Herman). وقام ريباز بهاء الدين م. نوري (Rebaz Bahadin) (M.Nuri) (من Thinkbank) بقيادة العمل الميداني. للمزيد من المعلومات حول هذا المشروع أو بحوث الرأي العام التي أجراها المعهد في العراق، يرجى الاتصال بستييف دريهاوس، على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [sdriehaus@ndi.org](mailto:sdriehaus@ndi.org)

إنَّ المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تدعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية في كلِّ منطقة من العالم لأكثر من ثلاثة عقود. منذ تأسيسه في عام ١٩٨٢، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون على إنشاء وتعزيز المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة. يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بأبحاث الرأي العام لتحديد القضايا ذات الاهتمام العام، وتتبع التحوّلات في المفاهيم والآراء العامة، والمساهمة في الحوار القائم على الأدلّة بشأن برامج السياسات والتنمية.



**think bank**  
research and media



# فهرس المحتويات

---

٤	١. ملخص تنفيذي
٧	٢. مقدمة
٩	٣. النتائج
٤٠	٤. مقارنة بين نتائج 2019 و2020
٤٣	٥. التوصيات
٤٥	ملحق: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين

---

# ملخص تنفيذي

تفاقمت مخاوف المواطنين العراقيين على المدى الطويل مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها، التي سلّطت الضوء بشدّة على سياسات الحكومة العراقية وأعمالها. فالى جانب المخاوف الصحية والأمنية التي فرضتها الجائحة، تُضاف الصعوبات الاقتصادية، ومشاكل توفير الخدمات والبنية التحتية، والتحديات التربوية التي باتت تمثّل أولويات أكبر مقارنةً بالسنوات المنصرمة. وقد كان لهذه العوامل مجتمعةً تداعيات اجتماعية وسياسية عميقة، أدت إلى مشاكل على صعيد الصحة النفسية، وتضاعفاً في حالات العنف المنزلي، وغيره من المشاكل العائلية، إضافة إلى الشكوك المتزايدة حيال الحكومة، وسياساتها وحيال مصداقية الانتخابات المقبلة.

قاد المعهد الديمقراطي الوطني نقاشات بين المجموعات وأجرى مقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، تناولت التحديات التي فرضتها الجائحة والتداعيات الناجمة عنها والحالة السياسية في العراق عموماً، مع التركيز على مشاركة المرأة ودورها في الحياة السياسية. ويأتي هذا التقرير كخطوة تالية تستكمل بحوث الرأي العام التي سبق وأجرها المعهد الديمقراطي الوطني في العام ٢٠١٩، والتي ركّزت أيضاً على المخاوف السياسية وأولويات العراقيين، لا سيما فيما يتعلّق بتعزيز مشاركة المرأة. وإن كان من الصعب إقامة مقارنة مباشرة بين العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، جرّاء الظروف التي حتمتها الجائحة، إلاّ أنّه من الممكن القول إنّ الأولويات التي عبّر عنها المواطنون متسقة فيما بينها وتبيّن التحديات المتجدّدة نتيجة السياسات التي تنتهجها الحكومة، بالإضافة إلى مخاوف المواطنين على المدى الطويل. وكان أن أثرت الضغوط والصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد على بعض القضايا - من قبيل الرعاية الصحية، والدعم الحكومي، وفرص العمل - فأصبحت تقضّ مضاجع المواطنين أكثر من ذي قبل، فيما أضاعت الجائحة أيضاً على أمورٍ كانت تعتبر أقلّ أهميةً نسبياً في السنوات السابقة، من قبيل الأثر الذي تخلفه القيم التقليدية على الفتيات.

## باتت المشاغل الاقتصادية تحتلّ أهميةً قصوى فيما يفضّل الأشخاص اللجوء إلى مجتمعاتهم المحلية بحثاً عن المساعدة

يعتبر الاقتصاد، وفرص العمل وإجراءات المساعدة الحكومية من المخاوف الملحة بالنسبة إلى المواطنين العراقيين. ووصلت جائحة كوفيد-١٩ لتزيد الطين بلّة فتفاقم من مشاكل سوق العمل الضعيف أصلاً والاقتصاد المتردّي، في وقت يطالب فيه المواطنون بمساعدات مالية من الحكومة إلى أن يبدأ الاقتصاد بالتعافي. ومحلّ المخاوف التقليدية المرتبطة بالبنية التحتية فيما يتعلّق بالمياه والكهرباء، حلّت مخاوف إضافية إزاء محدودية الخدمات الصحية ونوعيتها الرديئة، بما في ذلك أوضاع المستشفيات والمرافق الصحية وتكاليف الأدوية والمعدّات الأخرى. وقد لمس المواطنون، في أثناء الجائحة، الدور الفاعل الذي أدّته مجموعات المجتمع المحليّ ومنظمات المجتمع المدني في سياق تلبية الاحتياجات المحلية، والاستجابة لطلبات المساعدة، وتقديم المعدّات اللازمة مثل الكمّات والمعقمات. وفي المقابل، كانت المساعدات

## ملخص تنفيذي

الحكومية محدودة في ظل ارتفاع تكاليف الموارد الأساسية بما في ذلك أسعار المواد الغذائية. وفي الإجمال، وكما وصف المشاركون الوضع العام، فقد تسبب التقصير من جانب الحكومة بإحباط متزايد وبشكوك إضافية في أوساط المواطنين في حين أخذ أعضاء المجتمع المحلي على عاتقهم ردم الهوة والفراغ الذي تركته الحكومة وتقديم الدعم اللازم. ومع لجوء العراقيين إلى عائلاتهم، وجيرانهم، وأفراد مجتمعهم المحلي طلباً للمساعدة، تدنت الثقة بالحكومة وكفاءتها وقدرتها على تحمّل مسؤولياتها.

## ينتقد العراقيون استجابة الحكومة للجائحة فيما تساورهم الشكوك حيال الوضع السياسي.

كانت استجابة الحكومة غير الفعّالة حيال الجائحة من أبرز المشاكل التي ذكرها المشاركون عندما طُلب منهم إعطاء رأيهم في الأمور السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص. واعتبر العديد من المستجيبين أنّ استمرار الفساد السياسي قد أتى ليُضاف إلى مشاعر الإحباط التي أصابت الناس حيال إجراءات الإقفال وغيرها من القيود المرتبطة بالجائحة، وقد رأى الكثيرون في الفساد السياسي عاملاً يؤثر بشكل سلبي على إنجاز سياسات الحكومة، وسبباً يُعزى إليه اعتقاد مستجيبين كثر أنّ الانتخابات ستقوم على الفساد وستفتقد للمصداقية. وبالرغم من أنّ مجالس المحافظات قد حُلّت، لم يلحظ المواطنون فرقاً فيما اعتبروه استجابةً ضعيفةً أصلاً من جانب الحكومة؛ فقد شعروا أنّ الحكومة لا تولي اهتماماً لمواطنيها، ولا تستجيب لمناشداتهم ولا تلبي احتياجاتهم. وبدا انعدام الرضا أكثر وضوحاً في نظرة العراقيين إلى العملية السياسية. وفي وقتٍ عبّر فيه معظم المستجيبين عن نيتهم في المشاركة في الانتخابات، ذكر آخرون أنّ النظام والعملية السياسية لا يتمتعان بالمصداقية، وأنّ نتائج الانتخابات ستكون غير موثوق فيها، كما أنّهم لا يعتبرون الحكومة محطّ ثقة للإشراف على العملية الانتخابية والتحلّي بالمساءلة.

## عانى قطاع التعليم من تأثيراتٍ طالت الفتيات بشكلٍ خاص

واجه التعليم الإلكتروني صعوباتٍ جمّة حدّت من فعاليته، وسلّطت الضوء على مشاكل في البنية التحتية، كما أنّ هذه الصعوبات قد أدّت إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وبين المجتمعات المحلية، والطبقات المختلفة. وإن كان صحيحاً أنّ العراقيين يقرّون بالحاجة إلى التعليم الافتراضي ونموّ الخيارات المتاحة عبر الإنترنت، إلا أنّهم يشعرون أنّ نوعية التعليم قد تأثرت سلباً جرّاء ذلك، بسبب افتقار المدرّسين للتدريب اللائم وعدم استعدادهم لأداء هذا الدور، إضافةً إلى افتقار الطلاب أيضاً للأدوات والدعم اللازم للنجاح. وقد أشار المستجيبون إلى سهولة الغش وصعوبات تقييم مدى استيعاب الطلاب للمناهج، كما ناقشوا التأثيرات السلبية على المدى الطويل لهذا النوع من التعليم على الجيل الجديد من الطلاب العراقيين. وتتاثر الفتيات بشكلٍ خاص بما أنّ العديد منهنّ يخضعن للقيم التقليدية التي تحدّ من قدرتهنّ على المشاركة في الدروس عبر الإنترنت (كأن لا يسمح لهنّ مثلاً باستخدام كاميرات الفيديو لكيلا تتمّ رؤيتهنّ عبر الكاميرا أو بسبب خضوعهنّ بشكل أكبر للمعاكسات وللتتمّر الإلكتروني). وقد أدّى ذلك بتسرّب بعض الفتيات من الصفوف وتراجع أخريات في مستواهنّ التعليمي. أما ما يطالب به المشاركون فهو استجابة أكبر وأشدّ ضراوةً من جانب الحكومة لمساعدة المدارس والمعلمين وتمكين العائلات من توفير المعدات الضرورية، من قبيل الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والاشترار بشبكة الإنترنت، حتى يصبح بمقدور الأولاد ارتياد المدرسة.

## صارت مسؤوليات المرأة أكبر وبات يتوقع منها معايير أداء أعلى

بالرغم من أنّ معظم المشاركين من النساء قد شعروا أنّ الرجال هم الأكثر تأثراً بالجائحة بشكل عام، لاحظ الجميع أنّ الأعباء والضغوط اليومية باتت ترخي بثقل أكبر على النساء، ومنها الالتزام بالمسؤوليات الأسرية، ومساعدة الأولاد في التعلّم عن بعد، والاعتناء بعدد أكبر من أفراد الأسرة. كما لاحظ المستجيبون أيضاً ضغوطاً صحية أكبر على

## ملخص تنفيذي

النساء، وارتفاعاً في حالات العنف المنزلي والخلافات العائلية بسبب هذه التوقعات المتزايدة المطلوبة من المرأة. وفيما شعر العدد الأكبر من المشاركين في استطلاع الرأي أنه يجب توفير فرص القيادة للنساء، يبقى أن إمكانات المرأة السياسية تخضع لمعايير أعلى مقارنةً بالرجال ذوي القدر نفسه من المؤهلات ويشعر العديد من المشاركين أن المرأة تحتاج لمناصرة أو دعم حزب سياسي بارز لكي تتمكن من تحقيق النجاح في العمل السياسي. كما رأى مستجيبون كثير أن على المرأة أن تثبت أنها تتحدّر من خلفية ممتازة ولديها خبرة تقاس بناءً على معايير أداء أعلى مقارنةً بالرجل لكي تعتبر مترشحةً جديّةً، وهو ما يدلّ على إخضاع المرأة لمعايير أداء أعلى حتى في ظلّ الاعتراف بمؤهلات أقلّ لدى الرجل أو أداء أدنى في المنصب المسند إليه أو حين يعتقد أنه يمارس الفساد.

## مقدمة

### ١.٢ سياق البحث

شهد العراق، على مرّ العام الماضي، تغييرات جذرية وواجه تحديات خطيرة. فاعتباراً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، نزل آلاف العراقيين إلى الشوارع في احتجاجات أشعل فتيلها الإحباط نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية وانعدام قدرة الحكومة على مكافحة الفساد المتجذّر في الدولة. ورغم مقتل مئات المواطنين، استمرت الاحتجاجات المناهضة للحكومة تهزّ البلاد طيلة أشهر، لتفضي في نهاية المطاف إلى استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي. وجاء ربيع العام ٢٠٢٠ ليشهد ليس على تقلد مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء فحسب، بل أيضاً على وصول جائحة كوفيد-١٩ إلى الأراضي العراقية بكلّ ما تحمله معها من تحديات وتعقيدات. ضربت الجائحة والقيود المرتبطة بها البلاد بقوة، فازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً مهددة القدرة المعيشية لملايين العراقيين، كما فاقت من المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لديهم. وقد أظهرت التحاليل الأولية أنّ النساء العراقيات كنّ الأكثر تأثراً بدرجة غير متناسبة مقارنةً بالرجال؛ فقد واجهن أخطار العنف المتزايدة، كما تأثرت مداخيلهنّ ولقمة عيشهنّ جرّاء تدابير الوقاية من الفيروس بشكل أكبر مقارنةً بالرجال، ومن يشغلنّ منهنّ موقعاً في قوة العمل يعتبرن أكثر عرضة للإصابة بالعدوى بحكم أنواع الوظائف التي يشغلنها في القطاع الصحي والرعاية.<sup>1 2</sup>

إنّ المعهد الديمقراطي الوطني اليوم بصدد استكمال العام الثاني من تنفيذ برنامج ممتدّ على ثلاث سنوات وممولّ من حكومة كندا من أجل دعم الحوكمة المحلية المراعية للنوع الاجتماعي في العراق، من خلال زيادة اهتمام النساء والفتيات بعملية صياغة السياسات وتعزيز مشاركتهنّ في عملية صنع القرار. أما الهدف العام للبرنامج فيتمثل في بناء نظام حكم ديمقراطي شمولي في العراق، وتعزيز صوت المرأة في سياق الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وتوطيد حكومة شمولية تحسّن من رفاه النساء والفتيات في البلاد. ويتحقّق ذلك جزئياً من خلال إنشاء ودعم خمسة مجالس استشارية للنساء في الأنبار، وديالى، وكركوك، ونيوى وصالح الدين حيث يتمّ تدريب الناشطات على المهارات والمعارف اللازمة ليصبحن مستشارات يتمتعن بالمصداقية لدى السلطات المحلية.

وقد استهلّ أعضاء المجالس الاستشارية للنساء العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ معوّلين بشكل جزئي على النتائج المنبثقة عن أبحاث الرأي العام التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني وشركة CMC الاستشارية في صيف العام ٢٠١٩. وبعد فترة وجيزة على بدء البرنامج، حُلّت مجالس المحافظات، والتي تمّ تحديدها في الأساس على أنّها نقطة الدخول الرئيسية إلى الحكومة المحلية، وجاءت جائحة كوفيد-١٩ ومعها قرارات الإقفال وغيرها من القيود لتعرقل أكثر فأكثر مشاركة المستشارات في تطبيق المبادرات المحلية. وقد أجريت هذه الجولة الحالية من النقاشات ضمن مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين لنزويد الناشطات بمعلوماتٍ محدّثة تمكّنهنّ من فهم

١ مدوّنة Democracy Works، نيسان/أبريل ٢٠٢٠: أثر فيروس كورونا على النساء في العراق.  
٢ أوكسفام، حزيران/يونيو ٢٠٢٠: تحليل مبني على النوع الاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩ في العراق.

المشاعر العامة حيال الوضع السياسي في العراق، وأداء الحكومة أثناء الجائحة، ومساعدتهن في إعادة تعديل التركيز وأولويات السياسة لعملهن من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الراهنة. وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ليس فقط آثار فيروس كورونا ونظرة المواطنين حيال استجابة الحكومة له إنما أيضاً إعادة تقييم احتياجات المواطنين ووجهات النظر المحلية حيال الحوكمة حرصاً على أن تقدم المجالس الاستشارية للنساء أفضل أشكال المساعدة. وقد أعطيت الأولوية للتركيز الخاص على البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في سياق البحث لمعرفة ما إذا كشفت الجائحة عن التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء والفتيات وما إذا فاقمتها وكيف، عملاً على تحديد هذه الصعوبات والتوصل إلى الحلول الممكنة.

## ٢.٢ منهجية البحث

في محاولة للتعرف إلى وجهات النظر المحلية المتعمقة حيال الموضوع قيد الدراسة، انتهج هذا البحث مقاربةً نوعيةً استندت إلى مجموعة من ١٦ نقاشاً ضمن مجموعات التركيز، و١٤ مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسية في خمس محافظات عراقية: في الأنبار، وديالى، وكركوك، ونيوى وصلاح الدين. جرى العمل الميداني في الفترة بين ٣٠ أيلول/سبتمبر و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وبدأ بعد ستة أشهر تقريباً على وصول الجائحة وبدء تطبيق القيود والإجراءات الساعية إلى منع انتشار الفيروس. والتزاماً بالقيود وفي محاولة لتجنب خطر تفشي الفيروس، أجريت معظم الأعمال الميدانية بصورة افتراضية؛ ولكن مع ذلك، تمت قيادة خمس مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وثلاث مجموعات تركيز وجهاً لوجه وفقاً لما فضله المستجيبون. في هذه الحالات، التزم المحاورون والمشاركون بالمعايير الصارمة لمنع تفشي الفيروس.

وقد اتبعت النقاشات والمقابلات بنيةً مشابهةً إجمالاً، إذ عقدت مجموعات التركيز مع «المواطنين العاديين» في المجتمعات الحضرية للإبلاغ عمّا واجهوه من تداعيات واحتياجات وتحديات مذ ضربت الجائحة البلاد. أما فيما يتعلق بالمقابلات، فقد تم استقطاب مجموعة من المسؤولين الحكوميين والقادة المحليين غير الحكوميين وطلب منهم التحدث باسم مجتمعهم المحلي. وبالإجمال، شارك في البحث ٩٧ مستجيباً، منهم ٨٣ مواطناً شاركوا في مجموعات التركيز، و١٤ قائداً محلياً في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. راجع الملحق الأول للاطلاع على الخصائص الديموغرافية للمشاركين في البحث.

ويعتبر البحث نوعياً بحتاً بطبيعته وليس تمثيلاً من الناحية الإحصائية، وقد استندت الرسوم البيانية إلى رموز المصطلحات الفردية.

## النتائج

### ١.٣ أثر الجائحة

في آذار/مارس ٢٠٢٠، بدأت جائحة كوفيد-١٩ تتفشى بشكل سريع في أرجاء العراق، واستجابةً للوباء المستجد، فرضت الحكومة الإقفال التام وبدأ الجميع من أفراد ومؤسسات ومكاتب حكومية يتخذون الإجراءات اللازمة لكبح انتشار فيروس كورونا. ووفقاً للمشاركين في البحث، فقد كان للجائحة، كما للإقفال نفسه تداعيات خطيرة أرخت بثقلها على جميع شرائح المجتمع، وغيّرت من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب العراقي. وتوافق المشاركون في البحث أنّ الجائحة كان لها أثر معاكس على مجموعة متنوعة من الظروف، بما في ذلك عمالة الأفراد والوضع المالي، والوضع النفسي، والعلاقات الأسرية والاجتماعية، والعنف الأسري، والتعليم، والصحة وغير ذلك.

«هناك أناس يعتمدون على ما يجنونه يومياً، لذلك فقد شعروا باليأس والإحباط لعدم قدرتهم على العمل. وتعرّض الأهل للكثير من الضغوط وصبّوا جام غضبهم على أولادهم، الأمر الذي تسبّب بالكثير من المشاكل والأزمات بين أفراد الأسرة الواحدة. كنت حريصة على البقاء في المنزل، ولكنني كنت أضطرّ أحياناً للخروج والتبضع، ومن المحبط ألا نعلم ما الذي يجب فعله وكيف نحمي أنفسنا في كل وقت.»

- امرأة، الأنبار.

«لقد أثرت الجائحة على الجميع، من العامل المياوم إلى رئيس الوزراء. لا يفرّق الفيروس بين البشر، فالكلّ معرض للإصابة بالعدوى. لم يكن بوسعنا حضور الصفوف في الجامعة، وقد أثر الأمر نفسياً على أولادنا.»

- امرأة، نينوى.

### أثر الجائحة على الأمن الوظيفي والأوضاع العالية

لربما يكون أثر الجائحة على الوضع المالي هو الأكثر تداولاً، بعد تردّي الحالة الاقتصادية بفعل الفيروس. وقد اعتبر العديد من المستجيبين أنّ البطالة وانعدام الأمن الوظيفي يشكّلان نتيجة مباشرة للجائحة، على حدّ ما أشار إليه مدير مركز الشباب الكردي والعضو السابق في مجلس محافظة ديالى: «التهديد الرئيس يطال الاقتصاد. فالناس على حافة الهاوية فيما يتعلّق بالاقتصاد وحالة انعدام اليقين هذه تتفاقم مع كل يوم يمرّ.»

## النتائج

إلا أنّ الأثر المالي للجائحة لم ينسحب بالطريقة نفسها على الجميع. فقد توافق المستجيبون على أنّ المجموعات التي تواجه انعدام الأمن على المستوى الاقتصادي ومعه خطر الفقر هم الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو في الشركات الخاصة، ومن يتقاضون أجوراً متدنيةً أو يعولون على الأجر اليومي، أو أصحاب المؤسسات المحلية الصغرى. في المقابل، يتأثر الموظفون العموميون بصورة أقل بما أنّهم ما زالوا يحتفظون بوظائفهم ويتقاضون رواتبهم، ولو متأخرة أحياناً.

«أثرت الجائحة بشكل كبير على ذوي الدخل المحدود، وأي شخص أتحدث معه من خلال المنظمات، أول ما يذكره كيف فقد مصدر رزقه. فالأشخاص الذين يتقاضون رواتب شهرية ربما تأثروا بنسبة ٥٠٪، أما أصحاب الدخل غير الثابت فتعرضوا لضربة قاسية. ومنهم لم يكن قادراً على تحمّل نفقات سبل الحماية الأساسية، وكان الأشدّ تأثراً. أما الآخرون فتأثروا في الغالب بحسب روتين حياتهم اليومية، بما أنّهم قبعوا في منازلهم معظم الوقت ولم يتمكنوا من القيام بأعمالهم اليومية.»

– امرأة، صلاح الدين.

«فقدت الكثير من الشركات مشاريعها وأقفلت مكاتبها، لذلك فقد خسر الكثير من الأشخاص وظائفهم. لم يواجه الموظفون الحكوميون هذه المشكلة لأنهم كانوا يقبضون رواتبهم رغم أنّ المكاتب الحكومية كانت مغلقة.»

– امرأة، كركوك.

«كان للجائحة أثر سيئ على الفقراء الذين يعتمدون على الأجر اليومي لأنّ أكثرتهم فقدوا وظائفهم، أما بالنسبة إلى الأغنياء، فلم يتأثروا بهذا القدر.»

– شيخ من الشبك، نينوى.

«في مجتمعنا المحلي، يجب على الحكومة أن تهتمّ بالأشخاص الذين يتقاضون أجراً يومياً. كانت التدابير ملائمة بالنسبة إلى الأغنياء أو من هم من الطبقة الوسطى، ولكنّها لم تكن ملائمة للطبقة الفقيرة. كان يجب على الحكومة أن تعاقب الأشخاص الذين يخرقون إجراءات الحماية عوض الإعلان عن حظر تجول.»

– امرأة، نينوى.

## أثر الجائحة على الصحة النفسية والجسدية

مع القيود التي فرضتها الحكومة، كان على العدد الأكبر من العراقيين التزام بيوتهم وتجنّب التواصل الاجتماعي قدر المستطاع؛ وبات الجزء الأكبر منهم غير قادرين على مواصلة العمل. وبالإضافة إلى الأثر الاقتصادي، تراكمت تجربة العزل المنزلي والتباعد الاجتماعي مع ضغط نفسي بالنسبة إلى الكثيرين، على حدّ ما أكّدت امرأة إيزيدية في نينوى: «كان الأمر جديداً بالنسبة إلينا أن نلازم منازلنا، فأصابنا الضجر وكأننا في سجن.» بالنسبة إلى البعض، كان الأثر على الرفاه النفسي أكبر بكثير من التداعيات الاقتصادية، بما أنّ الواقع الجديد لالتزام الرجال المنازل قد طرح تحديات خطيرة على الأسر العراقية، وعلى النساء بشكل خاص، وتسبب بمشاكل عائلية. ولعلّ الرواية المشتركة بين

## النتائج

معظم المستجيبين هي أنه، وفيما كان الرجال يمضون الوقت بعيداً عن المنزل بداعي العمل أو الأنشطة الترفيهية معظم ساعات النهار، واجهوا أثناء الإقفال واقع المسؤوليات المنزلية التي تتولاها النساء بشكل رئيس. وقد تسبب ذلك بخلافات أسرية وزاد من الضغوط على النساء، وبلغت هذه المشاكل أوجها بارتفاع نسب الطلاق، وزيادة حادة في حالات العنف الأسري، وحتى في حالات الانتحار (محاولات الانتحار) والقتل في أحيانٍ نادرة:

«بعد أن نقضي وقتاً طويلاً في المنزل، تنشأ الخلافات والمشاكل بين الرجال والنساء. فنحن غير معتادين على تمضية الكثير من الوقت معاً في المنزل، وأعتقد أن ذلك قد تسبب بكثيرٍ من الخلافات في المجتمع المحلي.»

– مسؤول حكومي، صلاح الدين.

«تقبع النساء في المنزل ويقمن بالأعمال المنزلية، في حين أن الرجال غير معتادين على البقاء في المنزل كل هذه المدّة. [...] وقد أصبح الرجال مهووسين بأمور من قبيل التنظيف وما إلى ذلك، ما أدى إلى مزيدٍ من المشاكل، أو بتعبيرٍ أكثر بساطة، اعتادوا على أمورٍ لم تكن تهمهم في السابق، وذلك بسبب بقائهم لفترةٍ طويلةٍ في المنزل.»

– امرأة، ديالى.

«يمضي الرجال الآن وقتهم قابعين في منازلهم براتبٍ أقل، ما يتسبب بالعنف المنزلي ويؤدي إلى الانتحار. فعلى سبيل المثال، قام الكثير من النساء بإحراق أو شنق أنفسهن.»

– امرأة، صلاح الدين.

«تبدو الأمور أكثر سلبيةً الآن. ونشهد على تفاقم مشاكل العنف الأسري أكثر فأكثر مع كل يوم يمرّ. وقد أمست جرائم القتل أكثر شيوعاً، ويات الرجال يقتلون زوجاتهم، والنساء يقتلن أزواجهن، والآباء أولادهم، وما إلى ذلك. وتُعزى هذه الظاهرة إلى الضغوط الحالية والإحباط الذي يعانيه الناس وبسبب إهمال الحكومة لهذه القضايا.»

– موظفة حكومية، ديالى.

كما لاحظ المستجيبون أيضاً، حسبما روي، زيادةً دراماتيكيةً في الأفكار الانتحارية، ومحاولات الانتحار، والانتحار الفعلي بين النساء. وبدا أن ذلك ينجم عن مجموعةٍ من العوامل، منها التأثير العام للإقفال على النفسية، وأثار العنف المبني على النوع الاجتماعي والمخاوف المالية المرتبطة بتوفير الاحتياجات الأساسية:

«شهدت المنطقة حالات انتحار كثيرة. [...] والوضع المعيشي السيئ للفقراء هو السبب وراء حالات الانتحار هذه. [...] وأكثرية من يقدمون على الانتحار هم من النساء. [...] وقد أدت البطالة لدى الرجال إلى نشوء خلافاتٍ عائلية بين الزوج والزوجة بما أن الرجل بات يقضي معظم وقته في المنزل، ولم يعد بإمكانه تحمّل نفقات العائلة ما دفع بالنساء للشعور باليأس والانتحار.»

– شيخ من الشبك، نينوى.

## النتائج

«تعاني الأسر العراقية من شح الموارد الاقتصادية، ويفكر العديد من أرباب العائلات في الانتحار لأنهم غير قادرين على تأمين ضرورات العيش لأولادهم.»

### - امرأة، صلاح الدين.

ورغم التوافق بين المشاركين من الجنسين على أنّ الرجال كانوا الأكثر تأثراً إجمالاً، فقد سُجّلت اختلافات حول كيفية تأثير الجائحة على الرجال مقارنةً بالنساء. ففي أثناء الجائحة، نُظر إلى المرأة على أنّها تحمل على كاهلها عبء نفسي أكبر من الرجل فعليها أولاً القيام بمهام جديدة تُضاف إلى قائمة مسؤولياتها التقليدية (من قبيل حماية العائلة في أثناء الجائحة، والمساعدة في تدريس الأولاد، وإدارة المسؤوليات المنزلية المتزايدة مثل الطهي والتنظيف لعدد أكبر من الأشخاص) كما لأنها قد تأثرت أيضاً، وعلى نحو غير متناسب، بتداعيات المشاكل العائلية وما يرافقها من عنف أسري. أما التأثير على الرجل فبرز بشكل أكبر في التغييرات التي طرأت على واقع عمله، وتطلّعاته فيما يتعلق بوظيفته، ومدخوله بطبيعة الحال.

«نحن نعيش في مجتمع شرقي، حيث الرجل مسؤول عن توفير المال، والمرأة مسؤولة عن جميع الأمور الأخرى مثل الطهي، وتعليم الأولاد وتربيتهم وتنظيف المنزل. وعندما قبع جميع أفراد العائلة في المنزل، أمست الأمهات عرضةً لمزيد من الضغوط، في ظل وجود عدد أكبر من الأشخاص في المنزل وضرورة الاعتناء بهم ورعايتهم.»

### - امرأة، صلاح الدين.

«للنساء مسؤوليات أكبر من الرجال. فقد شعر الرجال بالضغط لعدم قدرتهم على مغادرة المنزل، ولكن كان على النساء تحضير الطعام، وتنظيم شؤون المنزل، والمحافظة على الهدوء داخله. ربما زوجي قد ساعدني في خياطة الكمّامات، هذا صحيح ولكن هذه الحالة نادرة. معظم الرجال مدمنون على لعبة ببجي الإلكترونية، وهو أمر مريع، وكل ذلك وهم ماكتون في المنزل غير قلقين لأنّ روايتهم ثابتة. أما الرجال الذين تأثروا بشكل كبير فهم أصحاب الدخل المحدود. بالمختصر المفيد، تعبت النساء أكثر بكثير من الرجال أثناء هذه الجائحة.»

### - امرأة، ديالى.

«من الناحية الاقتصادية، تأثر الرجال أكثر من النساء لأنّ معظم العمّال من الرجال. أما من الناحية النفسية، فقد كانت النساء أشدّ تأثراً بالجائحة، لأنّ الزوج بقي في المنزل ولم يكن بمقدوره الخروج للترفيه عن نفسه.»

### - امرأة، صلاح الدين.

كما وأشار عدد من المشاركين أيضاً إلى أنّ بعض الفئات السكانية، مثل كبار السنّ والأطفال، تأثروا بشكل خاص:

«الكلّ تأثر بالجائحة، لا سيما الأطفال فهم جيل المستقبل. وقد مكث العدد الأكبر منهم في المنزل، ولم يسمح لهم بالمغادرة، فأصابهم الضجر. وكان على أفراد عائلتهم أن يلعبوا معهم، وإلا ليس أمامهم سوى مشاهدة الفيديوهات على الإنترنت ما سيؤثر سلباً عليهم، ويجعلهم يستمتعون بالوحدة.»

### - امرأة، صلاح الدين.

في ظلّ تفشي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

## النتائج

ولم يتطرق سوى القليل من المستجيبين إلى المشكلات الصحية عندما سُئلوا عن تداعيات الجائحة، ما يدل على أن الصحة البدنية ليست من أولويات المشاركين في هذا البحث. ومع ذلك، تطرق البعض إلى الأزمة الصحية التي سببها الفيروس بشكل مباشر أو إلى معالجة حالات كورونا التي أعطيت الأولوية على حساب الإجراءات الصحية الأساسية الأخرى:

«أثر فيروس كورونا علينا جسدياً ونفسياً. أنا مريضة كورونا وهذا أسبوعي الثالث في الحجر، وقد أثر الفيروس علي وعلى صحتي وصحة جنيني، ولست أعلم ما الذي سيحل بنا.»

- امرأة، الأنبار.

«في البدء، لم تكن المستشفيات تستقبل المرضى. تعاني شقيقتي من حصى الكلى، ورغم تناولها الدواء، كنا بحاجة لاستشارة طبيب، ولكنهم لم يسمحوا لنا بالدخول. وفي الوقت نفسه، كانت هناك العديد من الحالات المستعصية التي أدت إلى وفاة شخصين في منطقتنا مثلاً كنا قد منعا من دخول المستشفى أيضاً.»

- امرأة، صلاح الدين.

## أثر الجائحة على الخدمات العامة

تطرق البحث أيضاً، وبشكل محدد، إلى أثر الجائحة على توفير الخدمات العامة. وتناولت الإجابات التعليم بنسبة كبيرة بما أن إقبال المدارس والجامعات قد أثر على إمكانيات الوصول إلى التعليم ونوعيته، رغم محاولة استبدال الصفوف بالتعلم عن بعد (راجع الفصل المتعلق بالتعليم). كما تطرق المستجيبون إلى الخدمات الصحية، مشيرين إلى الازدحام في المستشفيات القليلة أصلاً، وإلى قلة المواد المستخدمة للوقاية من الفيروس، مثل المعقمات. ولكن، لاحظ العديد من المشاركين أن هذه المشكلة ظهرت في بداية الجائحة ولكنها تحسنت بشكل تدريجي مع مرور الوقت، على حد ما ذكرت امرأة عربية سنية من الأنبار: «في بداية الجائحة، شعر جميع العراقيين بالقلق والخوف، فالنظام الصحي رديء ولا يمكن الوثوق به. ولكن، بعد إطلاق حملات التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويوتيوب، بدأ الأشخاص يبدلون نظرهم للأمر ويشعرون بتحسن.» امرأة عربية سنية، الأنبار

وأفاد المستجيبون أن بعض المتاجر أو الصيدليات قد استغلت الظرف ورفعت أسعار المستلزمات الأساسية مثل المعقمات، أو اختبارات كوفيد، أو الكمّات، فعلى رأي مسؤولة حكومية عربية سنية في ديالى: «من الناس من لا يستطيع تحمّل مصاريف إجراء الاختبار أو حتى شراء الكمّات، نظراً إلى الطريقة التي تستغل فيها صيدليات كثيرة الوضع وترفع أسعارها عوض خفضها لمساعدة الناس.»

ولم يُسجّل توافق بين المشاركين فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه؛ ففي حين رأى البعض أن خدمات الكهرباء، والمياه أحياناً، قد ازدادت سوءاً أثناء الجائحة، اعتبر العدد نفسه من المستجيبين في المقابل أن هذه الخدمات لم تتأثر بالجائحة على نحو غير مألوف.<sup>3</sup> ولاحظ بعض المشاركين أن خدمة الإنترنت تدنّت من حيث السرعة والجودة ربما بسبب ازدياد الضغط عليها من قبل المواطنين المتزمين ببيوتهم، أو ربما، كما قدر البعض، نتيجة البنية التحتية الرديئة للتكنولوجيا في أجزاء من العراق.

٣ فيما يتعلق بخدمات الكهرباء، لا بد من الإشارة إلى أن المشاركين في مجموعات التركيز يتحدثون بشكل أساسي من مناطق حضرية هي على الأرجح أقل تأثراً بانقطاع الكهرباء مقارنة بالمناطق الريفية.

## النتائج

وقد اعتبر بعض المشاركين أنّ للجائحة إيجابيات، فقد تمكّنوا من تطوير مهارات جديدة (مثل التعلّم الإلكتروني) وتمضية مزيد من الوقت مع العائلة، أو تقديم المساعدة ضمن المجتمع المحلي، إلا أنّ امرأة من صلاح الدين سرعان ما وضعت الأمور في نصابها من هذه الناحية، فقالت:

«لا شك أنّ الآثار السلبية للجائحة أكبر بكثير من حسناتها. ربما قام بعض الأشخاص بتطوير مهاراتهم وقدراتهم أثناء الحجر، ولكنّ الكوكب كلّهُ قد تضرّر. والحالة الاقتصادية آخذة بالتردي، وكذلك الحياة الاجتماعية، ناهيك عن الكثير من السلبيات الأخرى. لو أردنا أن نتحدّث عن السلبيات، لن يكفينّا اجتماع واحد.»

وفيما يتعلّق بالنظرة إلى المستقبل، عبّر العديد من المشاركين عن إحساسهم بعدم اليقين والخوف خشيةً من أن يتسبّب استمرار الجائحة بمزيدٍ من التراجع، وبآثار سلبية طويلة المدى في مجالاتٍ عدة، بما في ذلك الاقتصاد، والصحة، والحياة الاجتماعية:

«الشتاء على الأبواب، والإصابات ستزداد فيما القطاع الصحي ما زال ضعيفاً، والوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً. المستقبل غير معروف في العراق، وليس لدى الحكومة أي خطة لمعالجة الأزمة، العراق يعاني.»

- مختار، الأنبار.

«غيّر فيروس كورونا كلّ شيء، لدرجة أننا ربما سنحتاج ١٠-١٢ سنة لتستعيد حياتنا الطبيعية. وأقصد بذلك التواصل بين الناس والعلاقات الاجتماعية التي لن تعود إلى ما كانت عليه لوقت طويل، ومن الأمور الأخرى السفر، وكيف نخاف من الإصابة بالفيروس، ولن تستمتع بالسفر بسبب القلق والخوف.»

- مسؤول حكومي من مديرية توزيع المنتجات النفطية في كركوك.

«يقولون إنّ موجة ثانية من الفيروس ستضرب البلاد في الشتاء. وإذا حدث ذلك فعلاً، فسنواجه الكثير من الصعوبات، والنساء منّا بشكل خاص، ولن تقتصر المسألة على العمل المنزلي فحسب، بل على الاعتناء بالأولاد، وهناك احتمال أن تفقد النساء في القطاع الخاص وظائفهنّ.»

- امرأة، كركوك.

وكان لناشطة تركمانية من صلاح الدين نظرة متشائمة بشكل خاص حيال تطلّعات الشباب في المدارس حالياً: «سيؤدي بنا الوضع إلى جيل يائس ومكتئب.» في المقابل، أظهر القليل من المستجيبين قدراً أكبر من التفاؤل حيال التطوّرات المستقبلية، وإن ساورتهم الشكوك حيال التدايعات الطويلة المدى للوباء:

«كلّ جائحة مرحلة وتمرّ. مرّت على الإنسان أويّة مشابهة وأمراض مثل الطاعون في الماضي، وكلّها انتهت. طبعاً الخسائر كثيرة ولكن في الحقيقة، الوقت يشفي كلّ شيء. وكلّنا أمل أنّ هذه الجائحة ستمرّ هي الأخرى.»

- مسؤول حكومي، صلاح الدين.

## النتائج

«بالنسبة إلى المجتمع المحلي في الأنبار، يعمل المواطنون بجهد أكبر بعد كل أزمة تصيبهم، لذلك اعتقادي أن هذه الأزمة ستبهرها فرص عمل إضافية. ولكن من بعد كل أزمة أيضاً، تنشأ مشكلة اجتماعية جديدة، فقد ظهرت مشاكل مثل المخدرات والتحرش الجنسي من بعد الأزمات السابقة.»

- مدير برامج في وزارة الشباب، الأنبار.

## أثر الجائحة على التماسك الاجتماعي

أظهر المشاركون بشكل عام درجة عالية من الوعي الشخصي والمعرفة بفيروس كورونا، ولكن أقر معظمهم أن مجتمعاتهم المحلية غالباً ما تتعامل مع الإصابة بالفيروس كوصمة اجتماعية، لا سيما في المراحل المبكرة. إذ غالباً ما كان يتعرض المصابون للتمييز ضدهم ويشعرون بالعار ويقابلون بالرفض أو النبذ ضمن مجتمعاتهم. وقد أثر ذلك على النساء كما على الرجال فلم يكن أحد محصناً ضد النظرة السلبية.

«لو كنت لأصاب بالفيروس، لكانوا نظروا إليّ وكأنني تجاوزت القانون أو ارتكبت جريمة. وهو ما جعل المرضى يشعرون بالعار حيال الإصابة بالعدوى.»

- مسؤول حكومي، كركوك.

«أصيب أحد الأشخاص في حيننا، فطلب سيارة الإسعاف ليُنقل للحجر مدة ١٤ يوماً. ولكن عندما عاد بعد أن شُفي، غضب الأهالي لأنهم اعتقدوا بأنه سينقل إليهم الفيروس، فتعاملوا معه وكأنه إرهابي، وما زالت لديهم مشكلة معه رغم أن الذنب ليس ذنبه.»

- امرأة من قادة المجتمع المحلي في نينوى.

«لم يكن المصابون يتحدثون عن إصابتهم بالفيروس ليجنبوا أنفسهم تعليقات الناس القاسية، وكانوا يشعرون بالخزي. فمن الأشخاص من يشعر بالقلق والغضب إذا أخبرتهم بأنهم قد يكونون مصابين إذ يعتقدون أن الإصابة بالفيروس وصمة عار.»

- مختار، الأنبار.

«تويّ في قريبي جرّاء الإصابة بالفيروس، ونشرتُ تدوينةً على صفحتي على فايسبوك لأعلم معاريفي بما مررنا به ولأرثيه على طريقتي. ما فاجأني هو أن أولاده علقوا على تدوينتي قائلين أن والدهم مات ميتةً طبيعيةً وليس بسبب الفيروس. انتبه، هم أطفال صغار! ولكن قيل لهم إن الإصابة بالفيروس تلحق العار. فاتصلتُ بهم وأخبرتهم أنني كنتُ أعرف والدهم من قبلهم، وأعلم بسبب وفاته، وأن الفيروس ليس عيباً بل أمراً عادياً. أعتقد أننا عوض أن نقول لأولادنا أن الفيروس يلحق العار، يجب أن نساعدهم ليفهموا الفيروس أكثر ليتمكنوا من حماية أنفسهم بشكل أفضل.»

- امرأة، صلاح الدين.

## النتائج

وصف المستجيبون بعض العوامل التي تشرح الوصمة الاجتماعية المرتبطة بفيروس كورونا، ومنها قلّة الوعي والإدراك لدى المواطنين، فالفيروس مستجدّ ولا يعلم الناس عنه شيئاً، ونتيجة انعدام الشك هذا، ونتيجة الخوف والقلق، غالباً ما تتأثر وجهات النظر بالمعتقدات القبلية أو التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، ألقى المشاركون اللوم على وسائل الإعلام على التغطية غير الدقيقة للجائحة، ولتشارك معلومات مغلوبة، والتحدّث عن الوصمة السلبية حيال المصابين بالمرض. وانتقد البعض أيضاً الحكومة على تعزيز المخاوف حيال فيروس كورونا من خلال الإبلاغ عن الحالات وإدارتها بشكل غير ملائم. ربما كانت الوصمة المرتبطة بالإصابة بالفيروس مسألة شائعة في المراحل المبكرة للجائحة، ولكنّها تدنّت مع زيادة الوعي لدى العامة حيال الفيروس.

«ترافق الفيروس، لا سيما في الموصل، بوصمة اجتماعية وإن لم تكن الأعراض والوباء نفسه سبباً للعار. ولكن بعد أن ازدادت التوعية حيال الفيروس وأنه أشبه بنسخة شبيهة بالإنفلونزا ولكن أشدّ ضراوة، لم يعد الأشخاص يشعرون بالعار حيال المرض وتلاشت الوصمة الاجتماعية شيئاً فشيئاً.»

- رجل، نينوى.

«أعتقد أنّ مراجع إعلامية عدة استمرّت في إخافة الناس في حين زعمت وسائل إعلام أخرى أنّ الفيروس مجرد كذبة، فشعر الناس بالارتباك وفي البداية، كل شخص توفّي لأي سبب من الأسباب كانوا يزعمون أنّه توفّي بكورونا.»

- رجل، الأنبار.

«أخافت وسائل الإعلام المواطنين وتسببت بشعورهم أنهم عرضة للتهديد، إلى حدّ أنّهم فقدوا الثقة وبدأوا يشعرون أنّ الأمر مجرد مؤامرة وليس واقعاً.» - رجل تركماني من كركوك.

«الحكومة هي من يجب أن تتحمّل الملامة. أتذكر مرةً منزلاً أصيب أحد أفراده بكوفيد، فحوطت القوى الأمنية المكان و اصطحبت المريض إلى المستشفى وكأنّه قام بأمر خاطئ. تلك كانت لحظات الوصمة في المجتمع.»

- رجل، كركوك.

«كانت هناك وصمة في بداية الجائحة، إذ كان يُنظر إلى المصابين وكأنّهم سبب للعار، وما عزّز من هذه الفكرة هي طريقة دفن المصابين المتوفّين خارج المحافظة. ولكن تغيّر ذلك مع زيادة الوعي حيال الوباء.»

- امرأة، صلاح الدين.

## النتائج

«ترافق الفيروس بالبرودة الاجتماعية، فعندما يلقي أحدهم التحية عليك ولا يمكنك مصافحته، يخرج باستنتاجاته الخاصة حول السبب الذي منعه من مصافحته. كان الأمر صعباً عليّ خصوصاً بصفتي مدير دائرة، فحتى عندما كنتُ أشرح للناس سبب خوفي من احتمال نقل العدوى إليهم، لم يتفهموا وكانوا يستأوون مني.»

- مسؤول عمومي، صلاح الدين.

## أثر الجائحة على النساء

أدى الرجال كما النساء أدواراً فاعلةً في الاستجابة للجائحة، ولكن، وفقاً للمشاركين، فقد وقع على كاهل النساء عبء أكبر لتحملهنّ المزيد من المسؤوليات. وأشار كثير إلى مسؤوليات المرأة داخل المنزل، مثل العناية بالبيت وحماية أفراد الأسرة، بما في ذلك التعقيم، وتنظيف الأولاد حيال مخاطر فيروس كورونا، الأمر الذي وضع المرأة في مواجهة الخطر؛ وفي الوقت نفسه، غالباً ما تعتبر النساء ناشطات في المجتمع المحلي، فيقمن مثلاً بخياطة الكمّات، والعمل في التمريض والطبّ، وبذل الجهود مثل تقديم الطعام للمحتاجين. علاوةً على ذلك، يشيد العديد من المشاركين بدور المرأة الناشطة في زيادة الوعي حيال كوفيد بين الناس، مثلاً من خلال تنظيم ورش العمل الافتراضية.

«رأيتُ بحكم عملي العديد من المنظمات ومجموعات المتطوعين، وأعتقد أنّ النساء جزء كبير من ذلك. عمل الرجال والنساء بجهدٍ للتغلب على الأزمة، ولكن حصّة الأسد دوماً للنساء. فالمرأة بصفتها أمّاً، وطبيبةً، وناجيةً، ليس من السهل على المرأة تحمّل المسؤولية، ولكنها أبليت بلاءً حسناً.»

- مسؤولة حكومية، ديالى.

«نعم، للمرأة دور كبير. في كركوك، كانت لدينا منظمات تطوعية كبرى بقيادة النساء، وقد قامت بتقديم الموادّ الغذائية وما إلى ذلك. كما أدّت النساء دوراً كبيراً في صناعة الكمّات والقفازات مجاناً. لقد نُشرت تقارير ومقالات عدة عن أعمالهنّ، وكان لهنّ دور كبير في معالجة فيروس كورونا.»

- مسؤول حكومي، كركوك.

«أدّت النساء دوراً فاعلاً في أثناء الجائحة. بدأت بعض النساء بخياطة الكمّات لإعطائها لمن لا يستطيع ابتياعها، وكما نعلم ارتفعت الأسعار كثيراً. ونعم. أعرف بعض المنظمات التي بالفعل عملنا معها لزيادة الوعي وتقديم الكمّات، كل في مجاله.»

- امرأة، ديالى.

«لعبت النساء دوراً ناشطاً، وعقدنا جلسات عبر زوم مثل تلك التي تبادلنا فيها المعلومات لمساعدة بعضنا البعض في نشر الوعي حول الفيروس، ناهيك عن النساء اللواتي عملن بجهد في المستشفيات وتطوّعن لنشر الوعي حول الجائحة. بالمختصر المفيد، لم يكن دور النساء أقل فعاليةً في مواجهة تحديات كوفيد-19.»

- امرأة، كركوك.

«في الأنبار، كان للمرأة دور كبير في القطاعات المختلفة مثل المنظمات والقطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، قامت الخياطات في الأنبار بتدريب الأشخاص على خياطة الكمّات، وعملن على إنتاجها مجاناً. بالإضافة إلى ذلك، لعبت المرأة دوراً كبيراً في الحملات الإلكترونية من خلال نشر الوعي وتحفيز العامة، وتوفير قوارير الأوكسجين والغذاء للمحتاجين.»

- رجل، الأنبار.

وكان المشاركون في البحث واعين لوجود منظمات عديدة في المجتمع المدني قدّمت الإغاثة ردّاً على الجائحة، بما في ذلك بعض المنظمات التي تقودها النساء. في صلاح الدين، أشارت أستاذة وناشطة مدنية تركمانية إلى المجالس الاستشارية للنساء الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني تحديداً فقالت: «نعم، في صلاح الدين مجموعتان استشاريتان أحدهما تابعة للمعهد الديمقراطي الوطني وأخرى تابعة لمجلس الوزراء، وثمة منظمة اسمها منظمة دعم المرأة. وقد عقد المعهد الديمقراطي الوطني ورش عمل إلكترونية لتلقيّن المواطنين كيفية استخدام برامج التوعية الإلكترونية، كما تمّ تقديم الأدوية والموادّ الطبية المطلوبة أثناء الجائحة مجاناً في المناطق الحضرية وفي الأرياف، وحتى عند نقاط التفطيش. كذلك الأمر، ستقوم النساء بتنظيم حدث حول زيادة عدد الأشجار في المحافظة.»

## ٢.٣ التعليم

### تأثر القدرة على الوصول إلى التعليم أثناء الجائحة

كان نظام التعليم في العراق يواجه أصلاً عقوبات جمّة حتى قبل وصول الجائحة، فرضتها تحديات عدة من قبيل انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأثر النزاعات المسلّحة، والتمويل المحدود من الحكومة، والمرافق والموارد غير الملائمة. ووفقاً للمشاركين، تعرّض قطاع التعليم على وجه خاص لضربة قاسية جرّاء انتشار الجائحة، التي طرحت تحدياً إضافياً على نظام هشّ بالأصل. وفيما أصدرت السلطات العراقية قراراً بإقفال المدارس في بداية الجائحة، وبقيت المدارس مغلقة في وقت الأعمال الميدانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، تعطلّ التعليم لحوالي ستة أشهر. وقد اتخذت محاولات للتخفيف من ذلك من خلال تقديم حلول التعلّم عن بعد وتنظيم الصفوف عبر الإنترنت، ولكن لم تتمثل هذه الحلول بالشمولية الكاملة: ففيما أكد المشاركون أنّ الانتقال إلى الحلول الإلكترونية قد شكّل تغييراً جذرياً بالنسبة إلى الجميع، بدا واضحاً أنّ النساء والفتيات، والعائلات من ذوي الدخل المتدني، والمقيمين في المناطق القبلية والريفية هم الأكثر عرضةً للآثار السلبية على نحوٍ غير متناسب.

«أثرت الجائحة على التعليم ككل، فقد كان التعليم في العراق يشهد تراجعاً أصلاً، وجاءت الجائحة لتزيد الطين بلّةً مع إقفال المدارس وبقاء الطلاب عاماً تقريباً من دون تعليم ملائم.»

- رجل، نينوى.

«في المجتمعات غير المتطوّرة، يبحث الأهل دوماً عن فرصة لإخراج الفتيات من المدارس، وأعتقد أنّ هذه الأزمة قد سرّعت من ذلك.»

- رجل، الأنبار.

## النتائج

وقد تكرر ذكر أحد الأسباب التي تدفع بالعائلات بمنع البنات من المشاركة في الدروس عبر الإنترنت، وهو الاعتقاد المحافظ أو التقليدي بأنه لا يجدر بالفتيات الظهور عبر الفيديو، لاعتبار الأمر غير ملائم أو بسبب الخوف من تعرّضهنّ للتحرش. وقد كانت هذه النظرة محطّ انتقاد العديد من المشاركين وقد رأوا فيها جزئياً حجّة تدرّع بها الأهل في المناطق الريفية وغير المتطورة لإخراج بناتهم من المدرسة نهائياً. كما شكّلت الموارد المالية أيضاً عقبة هامة أمام العائلات الفقيرة لكون الدروس عن بعد تستلزم اتصالاً بشبكة الإنترنت وأجهزة غالية الثمن مثل الأجهزة اللوحية، والحواسيب المحمولة و/ أو الهواتف الذكية. ويمكن القول في الإجمال، أنّ العقبات المزروعة أمام تعليم الفتيات قد تفاقمت جرّاء الجائحة واضعةً الفتيات أمام خطر لا التأخر بتحصيلهنّ العلمي فحسب بل الخروج من النظام التعليمي بالكامل.

«لربما الحالة الاقتصادية المتردية لدى بعض العائلات تحول دون قدرتها على تقديم الأدوات اللازمة للأولاد من أجل الالتحاق بالتعلّم عن بعد. كما تؤدي الخلفية الثقافية دوراً في هذا السياق، إذ لا يفهم جميع الأهل كيف يعمل نظام التعليم، وبالتالي لن يسمحوا لبناتهم بالمشاركة في الصفوف أو المجموعات الإلكترونية. كما أنّ لا بنية جاهزة لدينا فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني. فمعظم الطلاب لا يعرفون أصلاً كيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر. وبالتالي، أمامنا درس لتعلّم أولادنا كيفية القيام بهذه الأمور ليستعدّوا لمواجهة أي مشاكل في المستقبل.»

- مديرة مدرسة ومديرة دائرة في أحد المراكز الاجتماعية في الأنبار.

«غاب عدد كبير من الفتيات عن الصفوف وفي بعض الأحيان عن الامتحانات أيضاً. هناك الكثير من الفتيات لديهنّ هواتف، ولكن أهلهنّ لا يسمحون لهنّ بالانضمام إلى المجموعات، أو التحدّث إلى الأساتذة أو حتى الأصدقاء. ومن الفتيات من لا يملكن هاتفاً بالأساس. في المقابل، استغلّ الرجال الوضع، وتأثرت الفتيات تحديداً بذلك.»

- امرأة، صلاح الدين.

«الإنترنت سيء في بلادنا، فعلى سبيل المثال، في أثناء الامتحانات، لم يكن لدى الكثير من الفتيات هواتف أو قدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت، لذلك رسب العديد منهنّ جرّاء ذلك. قمنا بأقصى جهد لتزويد الفتيات بالأجهزة الإلكترونية اللازمة للواتي يحتجنها.»

- مختار وموظف في وزارة التربية في الأنبار.

## التقاليد هي العقبة الأهم في وجه تعلّم النساء والفتيات

تناول البحث أيضاً العوامل التي تحدّ من وصول النساء والفتيات العراقيات إلى التعليم، بصرف النظر عن القيود المرتبطة بكوفيد. وهنا، ظهرت المعتقدات التقليدية والأعراف الاجتماعية على أنها العقبات الأبرز في وجه تعلّم العراقيات، في ظروف اعتبرها العديد من المشاركين متجذّرة تاريخياً في مجتمعات محلية يمكن وصفها بالريفية والقبلية. ووفقاً للمستجيبين، ما زالت شرائح كبيرة من السكّان، وقاطني الأرياف تحديداً، يؤمنون بأنّ أبرز تطلّعات المرأة في الحياة يجب أن تتمثّل في الزواج والاعتناء بأمور المنزل، في حين أنّ الطموحات الكبيرة فيما يتعلق بالتعليم والقيادة تبتعد عن القاعدة المألوفة وبالتالي هي مدعاة للعار والعييب. وتعرّز من هذه العقلية قلة الوعي حيال أهمية التعليم، في حين ينظر غالباً إلى الأعراف ذات الصلة من قبيل زواج الأطفال على أنها تمنع الإناث من الوصول إلى التعليم.

في ظلّ تفشّي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

## النتائج

وتصنّف الموارد المالية المحدودة للعائلات على أنّها العامل الثاني الذي يمنع الفتيات من الوصول إلى التعليم. وبالرغم من أنّ التعليم مجاني في العراق، يبقى على العائلات تسديد ثمن مصاريف غير مباشرة مثل المواد المدرسية، وتكاليف النقل والزيّ المدرسي. وبالنسبة إلى العائلات الفقيرة، لا تشكّل هذه الأعباء المالية عبئاً عاماً في وجه تعليم الأطفال، ولكن بالتزامن مع القيم التقليدية، يمكن أن يُنظر إلى هذه النفقات على أنّها غير ضرورية للفتيات، بما أنّه يتوقع منهنّ الزواج في سنّ صغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل العوامل الأخرى التي تمنع العائلات من إرسال بناتها إلى المدرسة، وفقاً للمشاركين، في المخاوف حيال الأمن على الطرقات، بالإضافة إلى النقص في البنى التحتية لا سيما في الأرياف.

«لعلّ العبء الرئيسية هي التقاليد. فبعض الأسر تخرج الفتيات من المدرسة بعد الصفّ السادس وتكرههنّ على الزواج. وقد لا يتوفّر لدى أسر أخرى ما يكفي من المال لدفع مصاريف التعليم والنقل. كما يمثل الأمن عاملاً إضافياً، إذ يخاف الأهل من تعرّض بناتهم للتحرش الجنسي، فلا يسمحون لهنّ بالذهاب إلى المدرسة.»

- مسؤولة، نينوى.

«يعتقدون أنّ الفتاة مآلها الزواج. لذلك لا حاجة لها إلى التعلّم أما الأبناء فيحتاجون إلى التعلّم ليتمكنوا من كسب رزقهم، وهذا المفهوم خاطئ طبعاً. وفي أثناء الجائحة، كان أرباب الأسر يرسلون الأبناء إلى الامتحان ويجبرون الفتيات على البقاء في المنزل.»

- رجل، نينوى.

«في بعض المناطق، تفرض التقاليد على النساء عدم تحصيل العلم، وفي مناطق أخرى، يضطرّ الأهل إلى إرسال أولادهم للعمل عوض التعلّم بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي والدخل المتدنيّ.»

- شيخ من الشبك، نينوى.

«برأيي، التقاليد هي العبء الأولى، إذ يعتقد بعض الأهالي أنّ الفتاة ستتزوج في النهاية وتربّي الأطفال، لذلك لا حاجة لها لارتياذ الجامعة. والسبب الثاني هو الوضع الأمني الهشّ فيخاف الأهل على تعرّض البنات للاغتصاب أو الاختطاف. وثالثاً، هناك الوضع الاقتصادي المتردّي، بحيث لا ينفق الأهل المال على الفتيات بما أنّهنّ سيقدمن على الزواج وترك المنزل بعد سنوات. إضافة إلى ذلك، البنية التحتية لنظام التعليم والمدارس سيئة للغاية، ونوعية التعليم متدنية.»

- أستاذة، صلاح الدين.

«في الوقت الراهن، تتمثل العقبات الأساسية في المناطق الأقلّ نمواً في التقاليد والأعراف القديمة، وفي المناطق الأكثر نمواً يعتبر الوضع الاقتصادي هو العبء الكبرى. ولكي تتسنى للفتيات فرصة نيل علامات جيّدة، هنّ بحاجة إلى دورات ودرّوس خصوصية، الأمر الذي يكلف الكثير من المال.»

- مدير مركز للشباب الكردي، وعضو سابق في مجلس المحافظة، ديالى.

## النتائج

«في المناطق القبلية، للرجل السلطة المطلقة، هو يجبر المرأة على المكوث في المنزل [...] أنا أسكن في وسط الموصل، ومن النادر أن نشهد على هكذا أمور، ولكن نسبة حدوثها في المناطق الريفية مرتفعة للغاية.»

- امرأة، الأنبار.

«لقد قضيتُ الجزء الأكبر من طفولتي وجزءاً من شبابي في القرية، وقد أثر ذلك على نظرتي إلى الحياة، وإلى المرأة بوجه خاص. في قريتي، نادراً ما ترى الفتيات في المدارس، بل الفتيان فقط لأن العائلة تمنع الفتاة من ارتياد المدرسة. ما زال الكثير من الأشخاص يرون ما مفاده «لم تتكبد عناء إرسال ابنتك إلى المدرسة، فهي ستتزوج بأي حال»»

- رجل، كركوك.

«في مدرستي فتيات ما زال أهلهن أصحاب أفكار رجعية من قبيل أن الفتاة ستتزوج في مرحلة ما، ولكن، عندما يزوجونها باكراً، فكل ما ستقوم به هو العودة مع أطفالها، لا شيء أكثر. ما يعني أن جل ما يقوم به الأهل في هذه الحالة هو القضاء على مستقبل الفتاة.»

- مسؤولة حكومية، ديالى.

## غالباً ما ينظر إلى التعليم الإلكتروني بأنه خيار فاشل

تمّ اللجوء إلى الصفوف الافتراضية كبديل عن التعليم الحضوري للطلاب في مختلف المراحل التعليمية، بما فيها الجامعات. وقد اعتبر المشاركون أن التعليم الإلكتروني حلاً غير ملائم لأسباب عدة. وأثيرت الشكوك عموماً حول مدى ملائمة التعلم عن بعد في إيصال الدروس والمعلومات إلى الطلاب. وفيما اعتبر الأمر ملائماً أكثر للطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، تمّ الاتفاق على أنه من المستحيل تقريباً على طلاب المرحلة الابتدائية تعلم الأساسيات مثل الأبجدية من دون تفاعل شخصي ومباشر مع المدرّس.

«بالرغم من كل الجهود التي بذلناها مع الدروس عن بعد، لم تكن كافية للطلاب. فهم ما داموا بعيدين عن الصف، لن يتعلموا كما يجب. ومن الطلاب من لم يتابع الصفوف أصلاً بسبب الضغط والإحباط اللذين تسببت بهما الجائحة. كما أننا نعاني من مشاكل ترتبط بالإنترنت والكهرباء في بلادنا، وبالتالي، لن ينجح التعليم الإلكتروني مطلقاً.»

- مسؤولة حكومية، ديالى.

«ليس عدلاً تحديداً بالنسبة إلى الجيل الجديد الذي يلتحق بالمدرسة الآن أن يتابع بنية سيئة منذ البداية. كلنا نعلم أنهم بحاجة لتفاعل مباشر مع المدرّسين، بما أن تعلم القراءة والكتابة من خلال الدروس الافتراضية أمر قاس على الأطفال. ربما كان التعليم الإلكتروني يتبع منذ مدة في دول أخرى، ولكن بالنسبة إلينا، الأمر جديد، ولا يمكننا الاستفادة منه بالكامل.»

- امرأة، صلاح الدين.

في ظلّ تفشي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

## النتائج

توقّف المشاركون أيضاً عند البنية التحتية غير الملائمة للتكنولوجيا في العراق، وبرأيهم، لا تتمتع المؤسسات بالجهوزية اللازمة لتطبيق الدروس عبر الإنترنت. وبالتالي، فإنّ انقطاع الخدمة باستمرار قد أثر سلباً على نوعية التعليم. ولاحظ المشاركون أنّ هناك أوجه قصور وتفاوتٍ تكنولوجي نتيجة اعتماد الأشخاص على الإنترنت والتكنولوجيا بشكل أكبر من السابق. وقد أشير إلى ذلك لما له من أثر سلبي على نوعية التعليم وكونه يدلّ على نوعية البنية التحتية في العراق. ومن الشكاوى المشتركة الأخرى غياب المعايير الصارمة بما أنّ هناك ميل للسماح للطلاب بالنجاح من دون جهد بصرف النظر عن مدى استيعابهم للمواد. واعتُبرت الحلول المقدمّة مثل الامتحانات مع كتاب مفتوح وغياب الإشراف عبر الإنترنت بمثابة دعوة للغش، لا أداة لقياس مدى إدراك المعارف.

«لم يتوقّف لدى الطلاب والمعلّمين الإلمام الكافي بالتعليم الإلكتروني. وبالتالي، لم يتمكنوا من الاستفادة من طريقة التعليم هذه بالحدّ الأمثل، وقد تمّ تنفيذها بطريقة رديئة جداً.»

– امرأة، صلاح الدين.

«واجه طلاب الجامعات العديد من المشاكل بامتحاناتهم عن بعد. ومن بين المشاكل الكبرى، لا بدّ من التوقّف عند ضعف الشبكة وفقدان الاتصال إلى جانب سهولة الغش، وأعتقد أنّه يمكن القول إنّ التعليم كان الضحية الأكبر لهذه الجائحة.»

– امرأة، ديالى.

«خدمة الإنترنت رديئة بالإجمال، وقد أثر ذلك على نوعية التعليم الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، ليس من العدل إخضاع الطلاب لامتحانات عن بعد، إذ أنّه من السهل عليهم الغشّ أو تبادل المعلومات. وبالتالي، فإنّ هذا النوع من التعليم خاطئ وغير ملائم.»

– رجل، نينوى.

«نجح بعض الطلاب رغم أنّهم لا يفقهون شيئاً. لذلك، من الممكن القول إنّ نظام التعليم قد تضرّر بشكل كبير، فأطفال الصفّ الأول لم يتعلّموا الأبجدية حتى، وقد نجحوا رغم ذلك. كما أنّ هناك عائلات لديها خمسة أولاد ومن الصعب توفير الأجهزة اللوحية لهم جميعاً.»

– امرأة، نينوى.

«نجح الطلاب من دون أن يدرسوا بجدّ، ومن دون أن يكتسبوا المعارف. الصفّ الأول هو الأساسي، وتخيّل كيف يمكن للتلامذة أن ينجحوا من دون تعلّم الأبجدية.»

– رجل، الأنبار.

فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بالتعلّم في المنازل المزدحمة، أشار البعض إلى أنّ الصفوف عن بعد قد طرحت عقبات إضافية غير متوقعة للفتيات والنساء، من قبيل العراقيل الثقافية المتمثلة في مشاهدتهنّ عبر الفيديو (وقد أفيد حتى عن بعض المعلّّات اللواتي لم يسمح لهنّ أزواجهنّ باستخدام الفيديو). ومن العقبات الأخرى أيضاً، لا بدّ من التوقف عند مشكلة التتمّر الإلكتروني أثناء الصفوف الذي أثر على نحو غير متناسب على الفتيات وعرضهنّ للإيذاء؛ وهذه التجارب لا تؤثر على التجربة اليومية في المدرسة فقط، بل ينظر إليها أيضاً كدافع للتسرّب المدرسي لدى الفتيات أيضاً.

«سُجّلت حالات تحرّش كثيرة عبر الإنترنت من قبل المدرّسين. كما كان المدرّس يطلب من الطالبة استخدام الكاميرا للتأكّد من أنّها لا تلجأ للغش، ولكن بعض الفتيات لم يستطعن ذلك في حين أنّ الذكور لا يواجهون مشاكل من هذا النوع. كذلك الأمر، في نينوى، قد تعيش عدة عائلات في منزل واحد بسبب فقدانها منازلها وممتلكاتها في الحرب، لذلك فقد يكثر الضجيج حول الطالب أو أنّه لن يتمكن من استخدام الكاميرا لوجود عدد كبير من الأشخاص من حوله.»

– امرأة، الأنبار.

### التحسينات المحتملة التي يمكن أن يخضع لها قطاع التعليم

أفاد المشاركون أنّه، وباستثناء التعلّم عن بعد، لم تقم الحكومة بمحاولات كثيرة لتيسير وصول الطلاب عموماً، والفتيات والنساء خصوصاً، إلى التعليم. وحين سُئل المشاركون عن توصياتهم للتحسينات الملائمة، اعتبر البعض أنّ التعليم الإلكتروني ليس الحلّ الأمثل، وطالبوا بإعادة فتح المدارس، في حين تخوّف آخرون من خطر الإصابة بالفيروس في حال فتحت المدارس أبوابها. تفادياً لذلك، اقترح العديد من المشاركين أن يتمّ تشكيل مجموعات صفري من خلال تقسيم الصفوف بحيث تنام في أوقات أو أيام مختلفة، مع اتخاذ وسائل الوقاية المثلى من خلال تقديم المعقّمات والنقل المجاني (ليصبح التعليم الحضور أكثر أماناً وأقلّ كلفة). ولتيسير التعليم عن بعد، اقترح البعض الترويج للبرامج المبتكرة والتفاعلية مثل برنامج نيوتن أو تقديم الأجهزة الإلكترونية للطلاب. وبشكل عام، ذكر البعض أيضاً إمكانية إصلاح المنهاج المدرسي، أو تجديد المدارس وافتتاح مدارس جديدة.

«برأيي، إنّ إجبار الشباب على ارتياد المدارس مع الحفاظ على عدد قليل من الطلاب في الصف أفضل من إعطائهم هواتف ذكية الأمر الذين سيشغلهم بأمور أخرى تلهيهم.»

– امرأة، نينوى.

«في بلادنا، لا نخطّط لمواجهة الأزمات، بل ننتظر وقوع الأزمة ومن ثم نبدأ في معالجتها. وبالتالي، كان يجب على وزارة التربية أن تبدأ بالتعليم عن بعد منذ وقتٍ طويل عوض البدء به بعد أن ضربت الجائحة.»

– رجل، الأنبار.

## النتائج

«تخاف عائلات كثيرة على بناتها، لذلك، لا يسمح لهنّ بالعودة إلى المدرسة. تطالب الحكومة بالتباعد الاجتماعي، ولكن لا يمكن تطبيق التباعد في المدارس بسبب النقص في المقاعد والصفوف والمساحة.»

– امرأة، كركوك.

«ارتكبت الحكومة خطأً كبيراً حين قرّرت اللجوء إلى التعلّم عن بعد. فنحن كمربين، نعلم أنّ الطالب، حتى وإن كان أمامنا لن يفهم الدرس أحياناً. على الحكومة افتتاح مدارس جديدة، وتقديم طرق أفضل يستفيد منها الطلاب. يجب أن نتعلّم من دول مثل الصين، التي كانت منشأً للفيروس، ولكن تراها اليوم تعيش بصورة طبيعية ويرتاد فيها الطلاب المدارس من دون قلق. ربما أقل ما يمكن للحكومة فعله هو تقديم المعقّمات، ولم تفعل ذلك.»

– امرأة، كركوك.

«قدّمنا لهم أدوات عديدة لتسهيل تجربة التعلّم عن بعد، لا سيما من خلال البرامج الجديدة. وفي الأسبوع الماضي، أطلقنا حملة تدريب مع الأهل والمربين حول كيفية استخدام برنامج نيوتن الذي أتاحتها وزارة التربية، وهو على خلاف يوتيوب، يسمح للطلاب بطرح الأسئلة وبالإجابة، وليس المشاهدة فقط.»

– ناشطة، صلاح الدين.

وللتغلّب على العقبات التي تطرحها الأعراف الاجتماعية التقليدية التي تمنع الفتيات من الوصول إلى التعليم، طالب العديد من المشاركين برفع مستوى المسؤولية لدى الأهالي وزيادة الوعي لديهم حيال أهمية التعليم، لا سيما في المناطق الريفية (مثلاً من خلال ورش العمل، وتوزيع الملصقات وتنظيم الحملات عبر مواقع التواصل الاجتماعي). وطالب البعض، مثل هذا المسؤول الحكومي العربي السنّي من كركوك بالتعليم الإلزامي لجميع الأطفال باعتباره الحل الأكثر فعالية:

«يجب أن يكون التعليم إلزامياً من خلال صياغة القوانين ووضع القواعد، حتى ولو بالقوة، لكي يسمح الآباء لبناتهم بالتعلّم، ويطمئنوا على سلامتهنّ.»

«في أكثرية المناطق ضمن مدينتنا، يعوّل على التقاليد لاتخاذ القرارات، فلا يسمح للفتيات بالدراسة إلا للصفّ السادس. لذلك، يجب إقامة ورش العمل في تلك المناطق لزيادة وعي الناس حيال أهمية تعليم الفتيات وحتى يتبيّن لهم أنّ تعليم الإناث لا يقل أهمية عن تعليم الذكور.»

– مختار وموظف في وزارة التربية في الأنبار.

«لا بد من نشر الوعي حيال هذه المسألة، ربما تقصد الأمهات المدارس ويؤكدن أنّ بناتهنّ رغبتهنّ في الحصول على التعليم ولكنّ الآباء غير موافقين. وإذا تدخل الناشطون، لربما يصبح من الممكن معالجة هذه القضايا.»

– مديرة مدرسة ومديرة دائرة في أحد المراكز الاجتماعية، الأنبار.

«يجب نشر الوعي حيال هذه القضية، وتثقيف الوالدين حتى يعلموا أن التعليم هو السلاح الوحيد ضدّ الجهل.»

– مدير مركز الشباب الكردي وعضو سابق في مجلس المحافظة، في ديالى.

### ٣.٣ القضايا ذات الأولوية والاحتياجات الأساسية للنساء

سلّطت الجائحة الضوء على الاحتياجات الملحة لدى المواطنين، وفاقمت من بعض الاحتياجات التي كانت بارزة قبل ظهور جائحة كوفيد-١٩، في حين كشفت أيضاً عن احتياجات أخرى برزت نتيجة وقوع الأزمة الصحيّة. وعليه، فقد شرح العديد من المشاركين الحاجة لمزيد من المساعدة عندما يتعلّق الأمر بتقديم بعض موادّ الحماية مثل الكمامات، والمعقمات، والقفّازات، وفي وقت عبّر فيه آخرون عن الحاجة لمزيد من الخدمات في المستشفيات وللمشورة النفسية كإجراء إغاثة نتيجة الآثار المضرة للجائحة على الرفاه النفسي. كما توقف العديد من المشاركين أيضاً عند الحاجة إلى توفير الموادّ الغذائية، والأطعمة الصحيّة على وجه الخصوص.

«يحتاج الناس إلى الموادّ الغذائية والخدمات الأساسية، وباتوا بحاجة إلى أدوية الآن أيضاً. يحتاج الناس لحماية أنفسهم من الفيروس، ولكن حتى هذا الأمر أمسى أكثر صعوبة بعد غلاء الأسعار. فبعض الأشخاص الواعين لسبل الحماية غير قادرين على تحمّل تكاليف شراء الكمامات أو القفّازات أو الأدوية الضرورية لبقائهم في أمان.»

– مسؤولّة حكومية، ديالى.

«تغيّرت احتياجات الناس، وازدادت متطلّباتهم فقد أصبحوا بحاجة إلى شراء الكمامات والقفّازات. نحن نعيش في مجتمع قبليّ، والعائلات معتادة على التجمّع والاستمتاع معاً كلّ أسبوع، وقد فقدت هذه العادة بعد الأزمة.»

– مدير برامج في وزارة الشباب.

وفي السياق نفسه، طالب البعض أيضاً بنشر الوعي حيال الفيروس وسبل الوقاية التي يتعيّن على الأفراد والمجموعات اتباعها بما أنّه، وحسبما زعموا، ما زالت أجزاء من السكّان تتجاهل مدى خطورة الوباء:

«لا بدّ من نشر الوعي لدى العامة ليتوخّى الجميع الحذر من الفيروس، ويرتدوا الكمامات والقفّازات. كذلك الأمر، من الناس من لا يهتمّون إذا أصيبوا لأنهم لا يتحلّون بما يكفي من الوعي ليعلموا أنّه من الممكن أن ينقلوا العدوى إلى أشخاص آخرين...» [ويعتقدون الكمامات لا اعتقادهم أنّه لا يجدر بالرجال ارتدائها.]

– رجل، نينوى.

ولعلّ العثور على وظيفة مستقرّة مع راتب ثابت من أبرز الاحتياجات الملحة لدى السكان المحليين إزاء انعدام الاستقرار المالي وحالات البطالة التي تفاقمت جرّاء الجائحة. ويعدّ هذا الأمر مشابهاً للنتائج التي تمّ التوصل إليها في البحث

## النتائج

الذي أجري عام ٢٠١٩،<sup>٤</sup> حيث كانت الحاجة إلى فرص العمل والوظائف من أبرز الاحتياجات التي تكرر ذكرها في هذه المحافظات. تعتبر الوظائف شرطاً أساسياً لتحسين الرفاه العام، لا سيما لدى النساء اللواتي يجب عليهن أيضاً التوفيق بين وظائفهن والمسؤوليات داخل المنزل، وهذا ما عبّرت عنه هذه المرأة العربية السنّية في صلاح الدين: «لا بدّ من تنظيم مشاريع لجذب الشباب العاطلين عن العمل، لا سيما النساء منهم. يمكن إقامة ورش عمل ومشاريع أخرى للاستفادة من طاقة الشباب.»

وتتمثل الاحتياجات الأخرى التي ذكرها المشاركون في التعليم، والاحتياجات الأساسية، والحماية لضحايا العنف الأسري، وتحسين خدمات إدارة النفايات، وتعبيد الطرقات، من بين جملة أمور أخرى. وإن كان صحيحاً أنّ المخاوف الأمنية قد تصدّرت النقاشات المتعلقة بالمشاغل ذات الأولوية عام ٢٠١٩، فإنّها حلّت في مرتبة ثانوية مقارنة بالاحتياجات التي طرحتها الجائحة.

«ثمة عائلات لا تملك المال لشراء الخبز. وخصص التموين الغذائي تشكّل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للمواطنين وهي الأولوية التي يتعين على الحكومة توفيرها. كذلك الأمر، فإنّ الشباب سيتضرّرون من هذه الآثار.»

– امرأة ناشطة اجتماعية ومديرة مدرسة ثانوية، صلاح الدين.

«نحن نواجه مشكلة كبرى تتمثل في الجهل والعمية. نشهد على أناس يتركون مقاعد الدراسة أو لا يرتادونها أصلاً، وعوضاً عن ذلك، «يتتقّمون» في الشوارع. نحتاج إلى أمور كثيرة، ربما أبرزها التعليم.»

– مسؤول حكومي، صلاح الدين.

«تشكّل النفايات إحدى احتياجاتنا الملحة. المدينة ملوثة ولا يمكن لأيّ أحد القيام بأيّ أمر.»

– امرأة، كركوك.

«يجب على الحكومة توفير مركز للعنف الأسري والتحرّش، ويجب أن يكون الموظفون من النساء.»

– امرأة، ديالى.

## أولويات السياسات لدى النساء

طُلب إلى المشاركين في سياق البحث تقييم الاحتياجات الأشدّ إلحاحاً التي تواجه النساء في العراق اليوم. ومن المسائل الأكثر شيوعاً التي عبّروا عنها يُذكر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وزواج الأطفال، فضلاً عن الوصول إلى التعليم، وعمالة المرأة، والوصول إلى مراكز السلطة والقيادة:

٤ المعهد الديمقراطي الوطني، استمرار مطالب المواطنين بنظام حكمٍ أكثر استجابة، ٢٠١٩.

## النتائج

وقد توافق العديد من المستجيبين على أنّ الأعراف والتقاليد ما زالت تعرقل تقدّم المرأة، لا سيما في المناطق الريفية. وتعيق هذه القيود حرية المرأة في جميع جوانب الحياة وغالباً ما تعرّضها للأحكام الاجتماعية:

«المرأة في مجتمعنا المحلي في نضال دائم، تراها إما تناضل من أجل أسرتها، أو من أجل مجتمعها. وفي أيامنا، لم يعد بوسع المرأة القيام بأيّ شيء من دون أن تفكر في نظرة المجتمع إليها، لا سيما إذا أخفقت في مساعيها.»

- امرأة، كركوك.

«في مجتمعاتنا الكثير من الأشخاص الذين يمنعون المرأة من التمتع بحريتها، أما إذا احتجت في المستقبل إلى مساعدة النساء، فستلاحظ أنه ليس لدى النساء أيّ مهارات لأنهنّ كنّ منعزلات. لذلك، يجب أن تتخرط المرأة في المجتمع المحلي.»

- رجل، صلاح الدين.

«من المسائل الرئيسية في مجتمعنا أنّ مكان المرأة في المنزل داخل المطبخ، وأنّه لا يجدر بالمرأة أن تستكمل تعليمها بل أن تتزوج في سنّ مبكرة. أما المرأة التي تعمل مع الرجال فتواجه انتقادات كثيرة لما تقوم به. يهتمّ الناس في مجتمعنا أكثر بما ترتديه المرأة مما تقوم به في المجتمع. المرأة دوماً محطّ انتقاد.»

- مسؤولة حكومية، ديالى.

ولا شكّ أنّ انتشار أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف المنزلي، من المؤشرات التي ذكرها المشاركون في معظم الأحيان والتي تدلّ على قمع دور المرأة، علماً أنّ العنف من الشكاوى الشائعة بين النساء، وقد شدّدت عليه المشاركات. ومنهنّ من اتهمن الحكومة بالإهمال في معالجة هذه المسألة، إذ لا بدّ من إصدار قوانين من شأنها أن تمنع العنف فالدولة لم تتوصّل إلى حلّ لهذه الظاهرة رغم أنّ العنف مشكلة قديمة العهد في العراق.

«يمثّل الاعتداء الجنسي أعظم مشكلة تواجهها النساء اليوم. وما من منظمات أو أحزاب تهتمّ للأمر، وحتى في الحالات التي يتمّ فيها إلقاء القبض على المجرمين، فهم يبقون في السجن لفترة قصيرة قبل أن يتمّ الإفراج عنهم. ولكن، إذا أعدم المجرمون أو عوقبوا بالحبس مدى الحياة، فلا شكّ أنّ الخوف سيتملّك الآخرين فيمتمتعون عن ارتكاب جرائم من هذا النوع. وفي بعض الحالات، عندما تتعرّض النساء للاغتصاب أو التحرش الجنسي، يقدم أبائهنّ وأشقائهنّ وأزواجهنّ على قتلهنّ بداعي الشرف عوض الوقوف إلى جانبهنّ.»

- امرأة، كركوك.

وتعتبر عرضةً بشكل خاص للعنف المنزلي الفتيات اللواتي يتزوجن في سنّ مبكرة، وهذه قضية هامة أخرى ما زالت مستشرية في البلاد وفقاً لما عبّر عنه المشاركون (راجع النتائج أعلاه). وبسبب المعتقدات التقليدية والضرورات المالية، تعتبر زيجات الأطفال ظاهرة ذات تأثير كبير على حياة النساء والفتيات، بما أنّها تسلبهنّ حريتهنّ وتحدّ من خياراتهنّ، وتمنع النساء من الوصول إلى التعليم والتوظيف.

## النتائج

«المشكلة الكبرى تتمثل في زواج الأطفال، ولكنها لا تنطبق في كل مكان، ثمة عائلات ترفض إخضاع الفتيات للزواج قبل تخرجهن من الجامعة. ولكن، في المجتمعات القبلية، يجبر الأهل البنات على ترك مقاعد الدراسة في سن مبكرة ويكرهن على الزواج. كذلك الأمر، قد لا يسمح أحد أقرباء الفتاة بزواجها من غيره لأنه يحبها ويريد لها زوجة له، ولكن إذا رفضت، لا يسمح لها بالزواج من آخر.»

- رجل، ديالى.

«ما زالت المشكلة كبيرة جداً؛ ومن المعلوم أن بعض الناس يرجعون إلى المعتقدات الإسلامية بهذا الشأن. ثمة عائلات كثيرة تشجع النساء على الزواج في سن مبكرة، ولكنها مشكلة كبيرة لأنها تغلق الفرص المتاحة أمام النساء. لا يمكن للمرأة أن تنهي تعليمها أو تحقق أحلامها، ولا يمكنها الاستمتاع بطفولتها.»

- امرأة، كركوك.

«زواج الأطفال قضية كبيرة. تجبر العائلات البنات بين سن الثالثة عشرة والسادسة عشرة على الزواج. وقد يطلق الزوج زوجته لأنها مجرد طفلة ولا يمكنها أن تكون على قدر توقعات الزوج. نظرة المجتمع سلبية حيال المرأة المطلقة، ما يجعل حياتها صعبةً. [...] السبب الأول هو التقاليد والسبب الثاني أنه عندما يتقدم رجل غني للزواج من الفتاة، يوافق أهل الفتاة للحصول على المال لأنهم يرون ابنتهم مجرد سلعة.»

- امرأة، نينوى.

«السبب هو قلة الوعي لدى العائلات، فالأهل لا يهتمون لأمر بناتهم ولا يراقبونهن. [...] تخيلوا طفلة تُكره على الزواج وهي ما زالت تلعب بألعابها. أعتقد أن معظمكم سمعتم بقصة الأم التي رمت بأولادها في النهر في العراق لتنتقم من زوجها الذي تزوج بأخرى، هذه هي نتائج الزواج المبكر.»

- امرأة، الأنبار.

وبالإضافة إلى الفرص المحدودة أمام الفتيات والنساء في الوصول إلى التعليم (راجع الفصل الخاص بالتعليم)، تحدث العديد من المشاركين عن التحديات العامة التي تواجهها المرأة في سوق العمل. ومرد ذلك بشكل رئيس إلى واقع أن أزواجاً كثيرين يحرمون زوجاتهم من الحق في العمل. فضلاً عن ذلك، أشار المشاركون إلى أن العديد من الشركات لا تملك مناصب ملائمة للنساء أو تمارس التمييز بحقهن. فضلاً عن إمكانيات الوصول إلى الوظائف العادية، لا تزال المرأة أيضاً تواجه عقبات في وصولها إلى مراكز السلطة والقيادة.

«من النساء كثيرات لا يحظين بالاحترام أو التقدير ضمن أسرهن وفي بعض الأحيان، يمنع الرجال من العمل [...] يعتقدون أن مكان المرأة في بيتها، تنظف وتطهو وتؤدي دور الجارية، ووحدهم الرجال يُسمح لهم بالعمل.»

- امرأة، كركوك.

«المشكلة برأيي تكمن في النقص في فرص العمل [...] يُسجّل الكثير من التمييز في هذه الناحية، وما زال عدد كبير من النساء يُمنعن من العمل. وإذا أُجري مسح بهذا الخصوص، يظهر أنّ ٨٠% من الموظفين في القطاع الخاص هم رجال، في وقتٍ تمنع فيه المرأة من أداء أيّ عمل.»

- رجل، الأنبار.

«ليس بمقدور المرأة الوصول إلى مناصب عليا كأن تتبوأ منصب مدير حكومي، أو تتولّى إدارة جامعة أو أيّ مركز آخر من هذا النوع، وهذه مسألة خطيرة. فلو كان بوسع المرأة أن تتقلّد مراكز حكومية مرموقة، لكانت عملت على حلّ المشاكل التي تواجهها النساء.»

- امرأة، صلاح الدين.

## ٤.٣ النظرة إلى الحكومة

### ينتقد العراقيون ما يعتبرونه استجابةً غير ملائمة لكوفيد-19

عندما سجّل العراق أولى حالات الإصابة بكوفيد-١٩ في شباط/فبراير ٢٠٢٠، كانت البلاد أصلاً في خضمّ أزمات وتحديات من نوع آخر، منها التظاهرات المناهضة للحكومة التي بدأت في أواخر العام ٢٠١٩ احتجاجاً على غياب الخدمات العامة الأساسية وانعدام الفرص الاقتصادية، ومنها انهيار أسعار النفط ما أثر على مداخيل النفط والاقتصاد في العراق، ناهيك عن التوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأميركية على الأراضي العراقية. وقد كان لكلّ تلك المشاكل تأثير على القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع التفشّي السريع لجائحة كوفيد-١٩، ازداد الوضع سوءاً رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحدّ من انتشار الفيروس من قبيل إغلاق الحدود، وفرض قيود السفر، وإغلاق المدارس والجامعات، وفرض إقفال تام وحظر للتجوّل، بدءاً من ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

لأغراض هذه الدراسة، سُئل المشاركون عن رأيهم في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحدّ من الجائحة. وقد أعرب الجميع تقريباً، في مختلف المحافظات، عن عدم رضاهم عن الجهود التي بذلتها الحكومة لتطويق انتشار الفيروس، معتبرين أنّ الإجراءات المتخذة لم تكن ملائمةً لمواجهة التحدي. وأكّدوا أنّ هذه التدابير كان لها تأثير سلبي عليهم، إذ لم يكن باستطاعة الحكومة تقديم الدعم اللازم للتخفيف من الآثار السلبية للإقفال، سيما وأنّ العدد الأكبر من المواطنين العراقيين لا يتقاضون راتباً ثابتاً يمكنهم من تأمين المستلزمات الأساسية التي تحتاجها الأسر.

«تعتمد الأكثرية الساحقة من العراقيين على الدخل اليومي، وإجراءات الحكومة كانت سيئةً فهي لم تقدّم الحصوص الغذائية حتى. ولم تدفع الحكومة رواتب موظفيها العموميين، وفي الوقت نفسه كان المواطنون مطالبين بدفع فواتير المياه والكهرباء، وفُرضت على غير الملتزمين بارتداء موادّ الوقاية من الفيروس غرامات مالية تتراوح بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف دينار. الإجراءات كانت سيئةً إذاً وبدأت تؤثر سلباً على الأفراد.»

- رجل، ديالى.

## النتائج

«صحيح أن فرض حظر التجول قد أسهم في خفض حالات كورونا في المدينة، ولكن المواطنين لم يتقيدوا بالإجراءات. ولو التزم المواطنون أكثر لانخفضت الحالات أكثر. الحالة الراهنة تزداد سوءاً، فيما يتمتع الأشخاص عن الالتزام بأساليب الوقاية من الفيروس عن طريق ارتداء الكمامات والقفازات.»

- امرأة، ديالى.

وبالإضافة إلى ذلك، أفاد المشاركون في مجموعات التركيز أن بعض الإجراءات، كالإقفال، قد أدت دوراً في خفض عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في البلاد، ولكن الحكومة لم تبذل الجهد المطلوب لتقديم الدعم للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم. كما لم تتجح الدولة أيضاً في التوعية حول مخاطر الفيروس وحول سبل الوقاية منه. وأكد المشاركون أنهم كانوا يعانون أصلاً من خدمات صحية ذات نوعية رديئة. وعلى اعتبار أن الحكومة كانت على علم بأوجه القصور هذه، فإن اتخاذ التدابير الجادة بسرعة والعمل على زيادة الوعي حيال الفيروس لدى العامة كان أسهم في تجنب انتشار الفيروس إلى الحد الذي هو عليه اليوم.

«كان يفترض بالحكومة أن تقوم بمسؤوليتها في تطويق انتشار الفيروس، ولكنها لم تفعل. لا يتوفر لدى المواطنين الوعي الكافي حيال هذا الفيروس، وهم يعتقدون أنه كالإنفلونزا تماماً، لذلك لا يتبعون إجراءات الحماية. وبالتالي، كان يفترض بالدولة أن تعمل على توعية الناس. أضف إلى ذلك أنها لم تقدم الدعم الصحي اللازم لأفراد المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، غاب أحد المصابين بالفيروس عن الوعي منذ أيام فطلب أهله سيارة الإسعاف، ولكن لم يلب الإسعاف النداء، وهذا أمر كارثي.»

- امرأة، صلاح الدين.

«قدرات الحكومة في العراق متدنية أصلاً، وهي أسوأ ما يمكن أن تكون في الموصل حيث الخدمات الصحية سيئة، واختبارات كورونا غير متوفرة حتى. ولم تخصص أي غرف صحية للعناية بالمصابين، بحيث يضطر المريض لحجر أنفسهم في بيوتهم إلى أن يشعروا بتحسن.»

- امرأة، نينوى.

«لم تقدم الحكومة الدعم اللازم، فالدعم الذي قدمته غير كاف. كان يجب أن يقدموا أدوية للمرضى، وعندما بدأ الفيروس بالانتشار كان يجب عدم السماح لغير المواطنين بدخول البلاد، وكان من الحري بالدولة توفير أجهزة الأكسجين قبل بدء الأزمة. ولم تقدم المراكز الصحية ما يكفي من الاختبارات فكان المرضى يغادرون المستشفى من دون إجراء اختبار. وعوض بناء المستشفيات، استخدمت الدولة الفنادق لحجر المصابين، وهو أمر غير مقبول. ومن المرضى من نام في الحدائق لأن لا مكان آخر يقصده. الحكومة مسؤولة عن المشكلة بنسبة النصف والمواطنون يتحملون المسؤولية المتبقية.»

- امرأة، ممثلة عن المجتمع المسيحي في نينوى.

## يلجأ المواطنون إلى مساعدة المجتمع المحلي عندما لا تكون استجابة الحكومة ملائمةً

سُئل المشاركون أيضاً عن وجهات نظرهم حيال الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي أثناء الجائحة. وقد أفاد الجميع، على اختلاف المحافظات التي يتحدثون منها، أنّ أفراد المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني كان لهم دور حاسم أثناء الجائحة، فالتضامن موجود بين الناس وشاركت منظمات المجتمع المدني أيضاً في تقديم الدعم للعراقيين من خلال التوعية، وتوفير المواد الغذائية، والكمّات، وقوارير الأكسجين، وغيرها، حتى أنّ البعض قد قدّم مساعدات مالية في حالات معينة. وقد أظهرت تعليقات المشاركين أنّهم كانوا راضين أكثر عن أعمال المجتمع المدني من استجابة الحكومة للجائحة.

«لعبت الجمعيات المدنية دوراً مهماً للغاية. وأعرف العديد من المجموعات النسائية التي اهتمت بتوفير الكمّات، وقام العديد من الناشطين المدنيين، والمتطوعين والمنظمات بجمع الهبات لتقديم الطعام للمحتاجين.»

- رجل، الأنبار.

«بذلت منظمات المجتمع المدني جهوداً جبّارة أثناء الجائحة، وما زالت تقوم بالكثير، سواء في مجال التوعية، أو تقديم المستلزمات، أو مساعدة الأشخاص نفسياً. شهدنا على عمل منظمات المجتمع المدني ولسنا أكثر بكثير من عمل الحكومة المحلية.»

- امرأة، ديالى.

«تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع المواطنين أكثر ممّا تفعل الوكالات الحكومية، فهذه المنظمات المدنية جزء من المجتمع ويصغي الناس إليها أكثر. لم يعد المواطن يثق بالحكومة التي جاءت استجابتها للجائحة ضعيفة نوعاً ما. فما كان من الأشخاص إلا أن توجّهوا إلى منظماتهم المدنية.»

- مدير في مديرية التقاعد، كركوك.

«في الأنبار، قام الشباب بتنظيم مناسبات وأنشطة لمواجهة الجائحة. وتمثّلت إحدى الحملات في صناعة الكمّات وتوزيعها مجاناً. كما عمل الناشطون المدنيون بجهد لتوفير قوارير الأكسجين للمحتاجين مجاناً. ونظّمت حملات أخرى لمساعدة الأفراد الذين خسروا وظائفهم ومدّخلهم اليومية، فقدّم لهم الطعام، حتى إنّ الشباب أطلقوا حملاتٍ للتوعية حول مخاطر الفيروس.»

- رجل، الأنبار.

«تولّى المواطنون الأغنياء، ورجال الدين والمنظمات مسؤولية تقديم المساعدة أثناء الجائحة في وقت اكتفت فيه الحكومة بالتفرّج. ولم تقدّم الدولة الدعم اللائم للطلاب، الأمر الذي كان له تأثير سيّء جداً على نوعية التعليم.»

- امرأة، نينوى.

«عمل شباب الحيّ معاً على تنظيف الحيّ وتعقيمه. وقاموا بجمع المال وتقديم الطعام للمحتاجين في ظلّ تردّي الأحوال الاقتصادية. كما ساعدوا في تنظيف وتعقيم المدارس والمباني الحكومية.»

- امرأة، نينوى.

## الثقة في الحكومة متدنية

في محاولة لتفهّم مدى تفاعل العراقيين مع حكومتهم (على المستويين الوطني والمحلي) وثقتهم فيها وبقدرتها على توفير الخدمات الأساسية وتلبية احتياجاتهم الضرورية، سُئل المشاركون عن علاقتهم بالممثلين الحكوميين على المستوى المحلي ومدى استجابة الممثلين لمطالب المواطنين.

وبالإجمال، أفاد معظم المشاركين أنهم حين يحتاجون للمساعدة، يبادرون في بداية الأمر إلى طلب هذه المساعدة من العائلة والأصدقاء ومن أصحاب النفوذ ضمن الحكومة (الواسطة). ولكن، اختلفت الإجابات عن هذا السؤال بين المحافظات، ومن شخصٍ لآخر، بحسب الخلفية التي يتحدّر منها كل شخص ودوره في المجتمع. ذلك أنّ العدد الأكبر من المشاركين الذين لا يعملون في مؤسسات حكومية، أو غير الناشطين في منظمات المجتمع المدني، لا يتواصلون إجمالاً مع ممثلي الحكومة إما لأنهم ليسوا بحاجة لهم وإما لأنهم لا يعرفون كيف يمكنهم الوصول إليهم. وفي حالات معينة، أي إذا احتاجوا إلى وثائق أو مستندات قانونية، يحاولون التواصل مع قريبٍ أو صديق يعمل مع الحكومة لمساعدتهم على حلّ مشاكلهم. أما إذا لم يكن لدى الشخص أي نوع من هذه المعارف، تكون خياراته للحصول على المساعدة محدودةً. وتطرّق المستجيبون الشباب من الأنبار وكركوك إلى دور منصات الإعلام الاجتماعي في الوصول إلى الممثلين الحكوميين أثناء الجائحة. وبما أنه من الصعب الحصول على استجابة من الممثلين الحكوميين في المحافظات، يؤدي الإعلام الاجتماعي والمؤثرون دوراً هاماً في إيصال الصوت وطلب المساعدة.

«في الفترة الأخيرة، وجدت نفسي، كمواطن من الأنبار، غير قادر على الوصول إلى الأشخاص في مناصب السلطة لأعبر عن احتياجاتي. لذلك، نحن نطلب المساعدة من المنظمات ومن المؤثرين عبر مواقع التواصل للوصول إلى المسؤولين. فعلى سبيل المثال، حين علمنا أنّ المرضى المتعافين من الفيروس يمكنهم التبرّع بالبلازما، تطوّعنا لإيجاد متبرّعين للمرضى الذين يعتبرون بحالٍ حرجة، ولكن الحكومة لم تقدّم المساعدة، فما كان علينا سوى الاتكال على أنفسنا.»

- رجل، الأنبار.

في المقابل، أفاد المشاركون الذين يعملون كمتطوّعين أو الناشطون منهم مع منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات المحلية أنّ علاقتهم مع الحكومة تحسّنت في أثناء الجائحة، بما أنّهم كانوا محتاجين للتسيق مع ممثلي الحكومة المحلية ليتمكنوا من توزيع الطعام، والكمّات، وتنظيم نشاطات التوعية وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد مجتمعاتهم.

«ازداد التفاعل بين المواطنين من الجنسين وبين الحكومة المحلية منذ تفشّي الفيروس. فأكثرية الأشخاص يشعرون أنّهم يتحمّلون مسؤولية حماية مجتمعاتهم المحليّة، وقد استفادت الحكومة من ذلك، وازداد التعاون بين الشباب والسلطات.»

- مسؤول حكومي، كركوك.

٥ المشاركون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً.

## النتائج

وقد أكد المشاركون من جهة أخرى أنّ الممثلين الحكوميين لا يحققون المطالب أو يلبيون احتياجات الناس في معظم الأحيان. وأضاء المشاركون على دور الممثلين في الأحياء ودور القيادات غير الرسمية (كشيوخ القبائل، والأقارب، ورجال الدين) في تلبية الاحتياجات المرتبطة بالجائحة، وأكدوا أنهم من الأرجح أن يطلبوا المساعدة من هؤلاء الأشخاص وليس من المسؤولين (أي رؤساء البلديات أو النواب أو المحافظين) إذا أرادوا حلولاً لمشكلة اجتماعية أو اقتصادية.

«الحكومة في نينوى لا تستجيب بالإجمال وأداؤها دون المتوسط. مثلاً، كنّا نعاني لفترة من مشاكل في الخدمات، ولم نلق أي رد من الحكومة التي لم تبادر لا إلى الاستجابة ولا إلى إيجاد الحلول.»

- امرأة، نينوى.

«يفترض بمجالس المحافظات أن تشكل صلة الوصل بين المواطن والحكومة، إلا أنّها لم تقم بهذا الدور. صلة الوصل الوحيدة بين المواطنين والحكومة هو المحافظ ولم يكن من الممكن الوصول إليه في ظل وجود موظفين فاسدين في كل وكالة حكومية.»

- رجل، كركوك.

«ليست المؤسسات للناس العاديين، مع الأسف. إن لم يكن لدى الشخص واسطة، لن يساعده أحد. في بعض الأحيان، يقوم المواطن بكل ما في وسعه لمجرد المطالبة بحقه، ولا يشعر بأنّه أنجز رغم استفاد طاقته كلها في محاولة إنجاز عمله.»

- امرأة، مديرة في مديرية التربية ومدير مدرسة في ديالى.

«ما من استجابة من أي نوع. تقدّمت بطلبات مساعدة عدة لأشخاص يعانون من السرطان وكانوا في حال حرجة، ولكن لم يصغ أحد إلى مطالبي. أما المجتمع المدني، فعلى العكس يؤدي دوراً أكبر في الاستجابة للمطالب.»

- امرأة، صلاح الدين.

«لا نحصل على أي استجابة من طرف الحكومة. تأتينا الردود من منظمات المجتمع المدني ومن فرق جمع التبرعات والأعمال الخيرية. أما بالنسبة إلى الحكومة، فهي لم تقدّم شيئاً.»

- رجل، صلاح الدين.

ويشعر أفراد الأقليات، مثل النساء الإيزيديات، أنّ الحكومة غائبة، ولا تقدّم لهم أي دعم سيما وأنّ هذه الفئة قد عانت الأمرين في ظلّ احتلال تنظيم الدولة الإسلامية وما بعده. واليوم، بعد سنوات على التحرير، ما زالت هذه الأقليات تعتبر أنّ الحكومة العراقية لا تقدّم لها أي مساعدة في إيجاد الحلول لما تعانيه من مشاكل اجتماعية واقتصادية.

## النتائج

«نحن الإيزيديات فقدنا منازلنا وقرانا ولم تساعدنا الحكومة. وفي عائلتنا العديد من المفقودين، وعلى الحكومة أن تبحث عنهم.»

- امرأة، نينوى.

«في سنجار، هُدمت المنازل واختطف النساء، ولم تحرك الحكومة ساكناً. شردنا من ست سنوات، ولم تحرك الحكومة ساكناً.»

- امرأة، نينوى.

وفي الأنبار، انقسمت الآراء حول استجابة الحكومة، ففي وقت عبّرت فيه أكثرية المستجيبين عن وجهات نظر إيجابية حيال استجابة الحكومة المحلية، مؤكدين أنّ الحكومة المحليّة تعمل على تلبية مطالبهم وتقديم لهم الدعم والمساعدة، كان لدى المشاركين الذكور من الأنبار رأي مخالف وأكدوا أنّ حكومتهم المحلية غير مستجيبة ولا تصغي لمطالبهم.

«تؤدّي الحكومة المحلية دوراً كبيراً فهي تصغي إلى اقتراحاتنا وأفكارنا، وتوصل أصواتنا. كما لديها بيانات خاصة بطلاب المدارس، وبالآرامل والمطلقات لدعمهنّ بمساعدة المجتمع المدني.»

- امرأة، الأنبار.

«يستجيب المسؤولون في الحكومة المحلية، عندما أقوم بزيارتهم، يقدمون لي الإعانات وكلّما أقوم بورش العمل في المخيمات، تقدّم الحكومة المحلية تغطيةً أمنيةً»

- امرأة، الأنبار.

«لا تستجيب الحكومة في الأنبار إجمالاً، وأداؤها دون المتوسط. فعلى سبيل المثال، كانت لدينا مشاكل في الخدمات العامة، ولم تستجب الحكومة لمطالبنا ولم تعمل على إيجاد الحلول.»

- رجل، الأنبار.

وإن كان صحيحاً أنّ بعض الممثلين في الحكومة المحليّة في محافظات معيّنة (كما في الأنبار) يستجيبون لاحتياجات المواطنين وشكاواهم، إلا أنّ أكثرية المشاركين في مجموعات التركيز أفادوا أنّ ممثلي الحكومة المحلية في محافظاتهم لا يصغون إليهم ويتجاهلون شكاواهم. فالنوعية الرديئة للخدمات الأساسية، والأحوال الاقتصادية السيئة، والبنية التحتية المتردية، وسوء إدارة جائحة كوفيد-19 كلّها أظهرت أنّ العقد الاجتماعي بين الحكومة العراقية والشعب العراقي لم يكن مرةً أخرى على قدر التوقعات، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط وعدم الرضا إزاء الحكومة وعدم الثقة بأدائها.

وإذ سئل المشاركون في البحث تحديداً عن تجاربهم في التواصل مع مختلف الممثلين الحكوميين، دلّت إجاباتهم أنّ درجة التفاعل ونوعيته متدنية جداً، حيث أنّ الجزء الأكبر من المواطنين لم يتواصل يوماً مع الممثلين الحكوميين، كرئيس

## النتائج

البلدية أو المحافظ أو النائب في البرلمان أو أعضاء مجالس المحافظات (قبل حلّها). من الجدير بالذكر أنّ بعض المشاركين ذكروا أنّهم كانوا على تواصل حول مسائل مختلفة (كأن طلبوا وثيقة قانونية أو طالبوا بالدعم للمجتمع المحلي أثناء الجائحة أو ناشدوا المسؤولين من أجل الحصول على الخدمات الأساسية كالمياه والخدمات والبنى التحتية) إلا أنّ مطالبهم نادراً ما وجدت أذناً صاغية أو نتيجة فعلية من جانب الممثلين الحكوميين. ولم يبلغ المشاركون سوى في حالاتٍ نادرةٍ عن تلقيهم ردودٍ إيجابية نتيجة هذه الاتصالات.

«ذات يوم، التقيت بأحد أعضاء مجلس المحافظة وتحدثنا عن المشاكل التي نواجهها وأخبرته كيف أنّ على الطلاب أن يجتازوا مستقماً للوصول إلى الجامعة، فأوماً برأسه إيجاباً ومن ثمّ تجاهل طلبنا.»

- امرأة، نينوى.

«البرلمان ومجالس المحافظات حلقات فساد. ثمة رتب للرعاية الاجتماعية، وعلى مجلس المحافظة تعيين أشخاص في هذه الرتب، ما يعني أنّها لن تُسند إلا لمن سيدلي بصوته لهؤلاء المسؤولين.»

- امرأة، نينوى.

«قبل تفشّي جائحة كورونا، اتصلتُ برئيس البلدية لأنني كنت بحاجة لإذن من أجل إجراء مسح في بعض المناطق السكنية، وكنت بحاجة لزيارة المنازل والمناطق وطرح الأسئلة. وقد سهّل رئيس البلدية الأمر لي.»

- امرأة، صلاح الدين.

أشار معظم المشاركين إلى أنّ حلّ مجالس المحافظات لم يشكّل فرقاَ بنظرهم، إذ لم يكن لدى هذه المجالس أيّ دور هام في المقام الأول، وقد انتقد العديد من المشاركين ما أنفق من موارد وأموال من قبل هذه المجالس. علاوةً على ذلك، غالباً ما بدأ أعضاء هذه المجالس غير فعالين وفسادين، وذكر بعض المشاركين أنّ المسؤولين في مجالس المحافظات حاولوا ممارسة السلطة السياسية أو تعزيز صورتهم في المجتمع المحلي ولكنهم شاركوا في القضايا الخاطئة الأمر الذي فاقم من مشكلة الفساد.

«لم نلاحظ فرقاَ، إذ لم يكن للمجالس أي أثر على المجتمع المحلي أو المحافظة. بصراحة، لم نلاحظ غياب هذه المجالس فهي لم تقم بأي شيء لمساعدة المجتمع المحلي.»

- رجل، ديالى.

«لم يكن لدى مجالس المحافظات أي دور على الإطلاق. ولم يكن لديها أي سلطة، حتى رئيس المجلس لم يكن لديه سلطة وكل ما يقوم به هو التوقيع على المعاملات المنجزة. أياً كانت المشكلة، وحتى إن تواصلت معه، سيصغي إليك ولكن لن يقوم بأي أمر، لأنه عاجز عن ذلك أصلاً. لم يكن لدى المجلس كلّ القدرة على اتخاذ أي قرار.»

- رجل، نينوى.

في ظلّ تفشّي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

## النتائج

«مجالس المحافظات خير مثال على الطائفية. فأعضاء هذه المجالس منتمون للأحزاب السياسية، ويعملون لتستفيد هذه الأحزاب وليس المدينة. أما السياسيون الذين يتحدثون عن الفساد فهم الذين لا يحصلون على حصتهم من الأموال المنهوبة.»

- رجل، نينوى.

«بصراحة، حقق أعضاء المجالس الكثير ولكن لأقربهم ومعارفهم وليس للمواطنين.»

- رجل، نينوى.

«القرار الذي اتخذ بحلّ هذه المجالس كان قراراً صائباً، فهذه المجالس انشغلت بالأمور الشخصية وليس بقضايا الشأن العام.»

- رجل، صلاح الدين.

«الحكومة هي من يجب أن تصغي لمشاكل المواطنين، لأنه مهما حاول المواطنون، لن تصل أصواتهم. وحتى لو استطعت التعبير عن مخاوفك للحكومة، سيومئ المسؤول برأسه ولكنه لن يقوم بأي تحرك.»

- رجل، نينوى.

## ٥.٣ الانتخابات والتصويت

### قد يشارك العراقيون في الانتخابات ولكن الشكوك تساورهم حيال مصداقيتها

أعلن العديد من المستجيبين أنهم سيشاركون في العملية الانتخابية ويدلون بأصواتهم، ولكن لم يعرب الكثير منهم عن ثقتهم في مصداقية الانتخابات ولم يبد المشاركون حماسةً للتصويت. وفيما يرى البعض منهم في الانتخابات فرصة للناس لإيصال الصوت وإعطاء فرصة لمن يستحق في الوصول إلى السلطة، أشار المواطنون إلى المشكلات السابقة مع إدارة الانتخابات والتزوير، وأكدوا أن السياسيين غير جديرين بالثقة، وأن النظام بالتالي لا يتمتع بالمصداقية. وأفاد عدد كبير من المشاركين أنهم لن يصوتوا ما لم تتسم العملية بمزيد من الشفافية، ويترشح أشخاص جدد في محافظاتهم، لأن ثقتهم بالسياسيين الحاليين معدومة. وطالب مشاركون آخرون بقانون انتخاب جديد يسمح للناخبين باختيار المرشحين الأفراد وليس القوائم الحزبية الموجودة. ورأى العديد من المستجيبين أن مصداقية الانتخابات ستتحسن إذا تولّى مراقبة العملية الانتخابية أو إدارتها ملاحظون دوليون، من الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة؛ وتردّ آراء المواطنين بأن المسألة الخارجية ضرورية إلى اعتقادهم بأن السياسيين والمسؤولين العراقيين فاسدون. من جهة أخرى، أكدت نسبة قليلة من المشاركين في مجموعات التركيز أن التصويت في الانتخابات غير وارد، إذ اعتبر هؤلاء أن النظام فاسد ولا أمل لديهم بأن الوضع سيتغير، في إشارة إلى لا مبالاة وعدم اكتراث في صفوف الناخبين. ومن المشاعر التي غلبت أن التقدم الذي أحرز حتى اليوم بالكاد يلحظ، فما السبب الذي يدفع بالناس للتصويت لنفس الأشخاص مرة أخرى؟

في ظلّ تفشي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

## النتائج

«نعم سأدلي بصوتي إذا ترشّح أشخاص جدد مثقفون ولديهم قدرات كبيرة على خدمة البلد، ولكن إن ترشّحت الوجوه نفسها، فلن أعطيها صوتي.»

– رجل، ديالى.

«طبعاً سأصوّت، كيلا يحترق صوتي ويذهب لشخص آخر.»

– امرأة، ديالى.

«كلّهم متشابهون، الوجوه نفسها ولا أحد جديد. الانتخابات الجديدة ستكون نسخة عن سابقتها، فإذا لم يتغير نظام الحكم، لن نشهد أيّ تحسّن على مستوى البلد. أياً يكن من نصوّت له في الحزب، سيتلقى أوامره من رئيس الحزب. وحتى إن أعجبنا أداء أحد الأشخاص في الحزب، لن يذهب صوتنا إليه بل لرئيس الحزب الذي يتخذ جميع القرارات.»

– رجل، صلاح الدين.

«... في الانتخابات الماضية، ثمة أشخاص لن أذكر أسماءهم زعموا أنهم سيعملون لمصلحة الموصل وسيخدمون المدينة. وقد حصل هؤلاء على أصوات المواطنين الذين اعتقدوا أنّهم سيعملون لمصلحتهم سيما وأنهم يتحدّرون من الموصل. أما بعد الانتخابات، فقد اختفى هؤلاء المرشّحون ولم نجد لهم أثراً. بصراحة، أعتقد أنّ هذه الانتخابات مجرد مزحة وأنا سأبتعد عنها قدر المستطاع.»

– رجل، نينوى.

وقد ظهر من خلال التصريحات التي أدلى بها المشاركون في مجموعات التركيز وجود معلومات مغلوطة حول الانتخابات، والتصويت، والسياسة عموماً. وإن كان صحيحاً أنّ مزيداً من الأبحاث والتحليلات سيكون ضرورياً لتوضيح الصورة، إلّا أنّ مشكلة استشفّت في هذا الصدد ويمكن أن تتفاقم مع مرور الوقت إن لم تتمّ معالجتها. فعلى سبيل المثال، في بعض المجموعات، ألقى المستجيبون اللوم على ما قامت به الصين، أو عبّروا عن تصريحات مفادها أنّ الفيروس لم يؤثّر على العراق إلّا بعد وصوله من إيران، وهذه كلّها تصريحات غير مدعومة بالأدلة. ولاحظ آخرون أنّ نتائج الانتخابات كانت محدّدة مسبقاً ما ينفي إمكانية أن يكون للشخص خيار فعلاً. ومن شأن هذه المسألة أن تزداد تعقيداً ويمكن أن تتفاقم مع اقتراب الانتخابات، سيما وأنّ الأشخاص يقضون وقتاً طويلاً وهم يتصفّحون المواقع الإلكترونية ويتلقفون الأخبار من مصادر غير موثوقة.

«لا يهمّ إذا أدليت بصوتي أم لا، فالعملية محسومة أصلاً والنتائج واضحة. وهذه المرة، ستكون الانتخابات مناطقية، بمعنى أنّ كلّ منطقة ستختار الأشخاص الذين سيتمّ انتخابهم في المدينة، وسيكون عليك انتخاب هؤلاء فقط، أو هكذا سمعت.»

– امرأة، ديالى.

## النتائج

«أدليتُ بصوتي في جميع الانتخابات السابقة. ولكن، أدركت أن الأمر مجرد كذب، والناس يشاركون في عملية حُدِّت نتائجها مسبقاً. لهذا، لن أصوت لأحد هذه المرة، فأنا أعتقد بصراحة أن الانتخابات كلها كذبة، وسأبتعد قدر الإمكان عنها.»

- رجل، نينوى.

في سياق الحديث عن الانتخابات، وعن انخراط المواطنين في السياسة في العراق، سُئل المشاركون عن رأيهم في وصول المرأة إلى المناصب القيادية وما إذا كانوا مستعدين للتصويت لامرأة تمثلهم في البرلمان. أجاب الجميع تقريباً، رجالاً ونساءً، أنهم مستعدون للتصويت لامرأة إذا كانت تمتلك المواصفات المطلوبة، أي لديها المستوى العلمي وتتمتع بالنزاهة والخبرة المهنية أو السياسية. ورأت المشاركات تحديداً أن وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار سيؤثر على حياتهن بحيث تدافع المرأة عن حقوقهن وتطالب بالمساواة في المجتمع وتكون قدوةً صالحةً للأجيال القادمة. ولكن، رغم أن المشاعر كانت إيجابية حيال قدرة المرأة على تولي القيادة والفوز في الانتخابات، لم يبد المشاركون ثقةً بأن تكون المرأة فعلاً قادرةً على الوصول إلى المقاعد المنتخبة.

«نعم، سأصوت لصالح المرأة، لأنها تملك وعياً أكبر حيال القضايا النسائية وأريد أيضاً تقديم الدعم للمرأة في المواقع القيادية.»

- امرأة، ديالى.

«لا يهمننا جنس المرشح، نحن نصوت للمرشح الأفضل صاحب الخبرة والقادر على خدمة المدينة. فمثلاً، أكثرية الأصوات في عائلتي ذهبت لخالد العبيدي، ولكنه اختفى لاحقاً. ونصف المجتمع من النساء لذلك يجب أن يكون نصف أعضاء البرلمان من النساء أيضاً.»

- رجل، نينوى.

«على حد علمي، تتفهم المرأة احتياجات الناس جيداً، لذلك لا فرق بين المرأة والرجل. يجب أن يحظى كل منهما بالفرصة لتمثيل المجتمع.»

- رجل، الأنبار.

«مهما فعلنا لتحسين قدرات المرشحات النساء وتغيير إيديولوجية المجتمع، لن تتجح المرأة من دون مساعدة حزب سياسي معروف. شهدنا على مديرات حققن إنجازات أكثر من الأعضاء النساء في البرلمان. لكي تتجح المرأة، هي بحاجة لمساعدة حزب سياسي.»

- رجل، ديالى.

## النتائج

بالإضافة إلى ذلك، توافق المشاركون على أنّ النوع الاجتماعي ليس معياراً يبنون خيارهم على أساسه. ولكن، من الجدير بالذكر أنّ أكثرية المشاركين في البحث لديهم مستوى عالٍ من التحصيل العلمي، أو يعملون مع منظمات المجتمع المدني، وبالتالي لا يمثّلون المجتمع العراقي ككل. وقد أكّدوا على ذلك حين سُئلوا عن رأيهم حيال أفراد مجتمعهم، وما إذا كانوا يعتقدون أنّ المواطنين، ولا سيما الرجال منهم، في مجتمعاتهم المحلية مستعدّون للتصويت لامرأة. فقال العديد منهم إنّهم من الصعب على الرجال في مجتمعاتهم تقبّل فكرة امرأة تمثّلهم، وذلك مرتبط بثقافتهم المحلية وبال عقلية والتقاليد السائدة.

«بصراحة، الرجال في مجتمعي لن يصوّتوا لامرأة، ولكن المتعلّمين منهم سيصوّتون للنساء. المشكلة هي أنّ على المرشّح أن يحصل على دعم القبيلة ليتمكن من خوض الانتخابات. وبحسب ما سمعت، معظم الناس لن يصوّتوا لامرأة، حتى النساء أنفسهنّ قد يمتنعن عن الإدلاء بأصواتهنّ لامرأة.»

- رجل، الأنبار.

## مقارنة بين نتائج ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

بالرغم من صعوبة إقامة مقارنات مباشرة بين العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، نظراً للظروف المتغيرة التي فرضتها الجائحة، يمكن القول إنّ أولويات المشاركين كانت متشابهة في العامين، وإن لأسباب مختلفة. وقد فاقمت الضغوط والصعوبات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ من بعض المشاكل والاحتياجات لدى الناس، مثل الحاجة إلى الرعاية الصحية، والمساعدات الحكومية، وفرص العمل، كما كشفت عن قضايا أخرى ربما بدت ثانوية أو هامشية في السنوات الماضية، مثل تأثير القيم التقليدية على الفتيات. تُستعرض أدناه بعض أوجه الشبه والاختلاف في اتجاهات الرأي العام بين العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

### الاقتصاد وفرص العمل

كما في العام ٢٠١٩، اعتبر المواطنون أنّ الاقتصاد وفرص العمل من أولوياتهم الملحة. ولكن، إن كان قلق المواطنين المرتبط بالوظائف والمداخيل هو نفسه في العامين، إلا أنّه يردّ لأسباب مختلفة في الحالتين. فقد فاقمت الجائحة من مشكلة تراجع سوق العمل وتردّي الاقتصاد التي كانت بارزة في العام ٢٠١٩، وبات الأشخاص قلقين حيال تأمين فرص العمل على المدى المنظور (فأمسوا بحاجة لإغاثة فورية) وعلى المدى الطويل (كونهم بحاجة إلى تعافٍ اقتصاديٍّ مستدام)، وتملكهم الخوف حيال صحة الوضع الاقتصادي بصورة عامة. وقد تحدّث معظم المشاركين في بحث العام ٢٠٢٠ عن الحاجة إلى مزيد من المساعدات المالية من جانب الحكومة لمساعدة المواطنين في أثناء الجائحة حتى تستعيد الأمور طبيعتها إلى حدٍّ معيّن. كما أشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى تحسين إدارة بطاقات التموين أو إعادة تأسيسها لتقديم المساعدة اللازمة.

### البنية التحتية والخدمات

تركّزت المخاوف المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات في عام ٢٠٢٠ على توفير الرعاية الصحية وجودتها، بما في ذلك حالة المستشفيات والمراكز الطبية، ومؤهلات الطاقم الطبي، وتكاليف الأدوية وغيرها. وتوقّف المشاركون عند ضرورة تقديم المياه والكهرباء دون انقطاع، إلا أنّ هذه المسألة لم تشكّل قضية بارزة؛ في المقابل، تمّ التطرّق إلى جمع النفايات ووسائل التنظيف والصيانة باعتبارها مجالاتٍ تطرح المشاكل وتستلزم الحلول.

### الفساد وعدم الثقة بالسياسيين

على غرار العام ٢٠١٩، حلّ الفساد ضعيفاً على إجابات المشاركين. من جهة نظرتهم لأداء مجالس المحافظات وجدواها ومن جهة أخرى نظرتهم للانتخابات المقبلة والعملية الانتخابية ككل. وقد أعرب العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأنّ العملية الانتخابية يشوبها الفساد وأنّ الانتخابات ستفتقر للمصداقية. وذكّر أيضاً أنّ الفساد يؤثّر على قائمة

المرشّحين للانتخابات، وقد ذهب بعض المشاركين إلى القول إنّ نتائج الانتخابات ستحدّد مسبقاً برأيهم (وهو سبب أدرج بين أسباب امتناعهم عن المشاركة في التصويت).

أظهر بحث العام ٢٠١٩ «استياءً عميقاً ومتزايداً لدى المواطنين حيال النخبة السياسية قد يسهم في توسيع الهوة بين السياسيين والمواطنين». لم يعبّر المشاركون في بحث عام ٢٠٢٠ عن هذا الاستياء بالطريقة نفسها، رغم شعورهم بعدم الرضا، وعدم ثقتهم في السياسيين وفي العملية السياسية بشكل عام. وعلى حدّ ما ذكر أعلاه، عبّر العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأنّ الانتخابات سيشوبها الفساد ولن تتمتع بالمصداقية، أو أنّ النتائج ستكون مشبوهة. وإن لم تطرح على المشاركين أسئلة حول مصادر أخبارهم ومعلوماتهم، أو عن تقييمهم لدقة المعلومات التي تصلهم، إلاّ أنّه، وبناءً على بعض الإجابات، بدا أنّ المعلومات الخاطئة أو المضلّة يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في الانتخابات المقبلة. فقد تطرّق المشاركون إلى النتائج المقرّرة أو المحدّدة مسبقاً من دون تقديم أي دليل أو ذكروا نظريات ترتبط بسرقة الأصوات من دون أي إثبات، ما يدلّ على مستوى معين من عدم الدقة في المعلومات، أو تداول معلومات تحريضية، ربما عبر المواقع الإلكترونية. فنظراً إلى كمية الوقت التي قضاهها الناس على شبكة الإنترنت، وفي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أثناء الجائحة، ربما كبرت أعداد الجماهير المعرّضة للاستغلال بالمعلومات المضلّة.

ولأنّ مجالس المحافظات قد حُلّت، لا يمكن اعتبار نتائج البحث حول وجهات نظر المواطنين حيال هذه المجالس وأدائها ذات دلالة مباشرة. ولكنّ الإحباط وانعدام الثقة العامة الواضحين حيال مجالس المحافظات في عام ٢٠١٩ ما زال بارزين في عام ٢٠٢٠ أيضاً. وفيما يتعلّق بهذه المجالس، أكد المشاركون أنّهم لا يرون أيّ فرق بعد حلّها لأنها لم تقم بمساعدة الناس. وقد قال بعضهم إنّ حلّ هذه المجالس كان قراراً صائباً لأنّ الأموال التي تُنفق عليها بلا طائل أصبح يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل. وعادت المشاعر السلبية حيال هذه المجالس تطفو مجدداً عند مناقشة الحكومة بشكل عام، وقد شعر العديد من المشاركين أنّ الحكومة لم تراعى مطالبهم ولم تستجب لاحتياجاتهم ولم تقم بتلبيتها. وقد عبّر العديد من المشاركين عن مشاعر مماثلة عندما تحدّثوا عن إمكانية لقاء مسؤول في الحكومة أو المحافظة يصغي إلى مشكلتهم ويتفق معهم ويطلق الوعود ولكن لا يقوم بأيّ تحرّك لمعالجتها.

وكما ذكر في العام ٢٠١٩، «راحت المنظمات غير الحكومية تسهم بدورها كبدل مؤقّت في المجتمعات التي شملها البحث، وبنيت لنفسها سمعةً طيبة. فتحدث المشاركون في المقابلات المتعمّقة عن الأثر الإيجابي للدعم الذي تقدمه بعض المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي». كذلك، كشف بحث العام ٢٠٢٠ عن إجابات مشابهة فيما يتعلّق بعمل المنظمات غير الحكومية وأثر الجهود التي يقودها المجتمع المحلي، لا سيما في سياق الاستجابة للاحتياجات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا. فقد بدت الحكومة بطيئةً في تقديم المساعدة، تاركةً أفراد المجتمع المحلي يتخبّطون وسط الأزمة. وفي المقابل، توقّف العديد من المشاركين عند دور المنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية غير الرسمية في تقديم الخدمات والدعم الأساسي، بما في ذلك تصنيع الكمّات وتوزيعها وتوزيع معدّات التعقيم، وتلقيّن النساء والشابات مهارات مثل خياطة الكمّات على سبيل المساهمة في الجهود المبذولة، وجمع المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية للعائلات المحتاجة، وإعطاء دروس إلكترونية أو تقديم المساعدة عبر الإنترنت لأفراد المجتمع المحلي.

## وضع النساء والفتيات

ظهر من خلال البحث عام ٢٠١٩ أنّ المستجيبين من الجنسين كانوا يشعرون بأنّ المرأة لا تُمنح الفرص الملائمة لتمثيل نفسها والنساء الأخريات على نحو ملائم في الشأن العام، وأنّ النظرة التقليدية للرجل العراقي تشكّل عبئاً بارزاً في وجه قبول المرأة في المناصب القيادية. في العام ٢٠٢٠، ما زالت التقاليد تقف عائقاً في وجه المرأة، ولكن النظرة إلى قدرة المرأة على تقلّد المناصب القيادية والعمل السياسي أصبحت تتراقف بوجهات نظر أخرى منها أنّ المرأة تحتاج للدعم من الأحزاب السياسية أو الشخصيات السياسية المعروفة لكي تتجح في شقّ طريقها للنجاح في العمل السياسي. هذه الفكرة، مقرونة بوجهة نظر العديد من المشاركين بأنّ المرأة لا تكون مرشّحةً جيداً لتولّي المناصب ما لم تكن

تتحدّر من خلفية ممتازة وتتمتع بخبرة واسعة بدرجة أعلى من الرجل، إنّما تدلّ على إمكانية تقبّل الناس للمرأة في الأدوار السياسية أو القيادية ولكنهم بحاجة لضمانة معينة. وهو ما يدلّ على إخضاع المرأة لمعايير أداء أعلى حتى في ظلّ الاعتراف بمؤهلات أقلّ لدى الرجل أو أداء أدنى في المنصب المسند إليه أو حين يعتقد أنّه يمارس الفساد.

وتكرّر في إجابات العام ٢٠٢٠ الحديث عن القيود والعراقيل التي تواجهها المرأة، وتعرّضها للتحرش والتمرّ، والتي عبّر عنها المشاركون في بحث العام ٢٠١٩، بالرغم من أنّ جائحة كوفيد-١٩ قد عملت كمسرّع لبعض هذه القضايا. فعلى سبيل المثال، ازداد عبء المسؤوليات المنزلية، والمساعدة في تعليم الأطفال ورعاية مزيد من الأشخاص ضمن الأسرة، كما زادت الضغوط نتيجة ازدياد المسؤوليات المتوقعة من المرأة. وأشار معظم المشاركون إلى الضغط النفسي الذي تتعرّض له النساء، وزيادة العنف المنزلي والخلافات العائلية، والزيادة (المزعومة) في حالات الطلاق.

وغالبا ما تحدّث المشاركون في العام ٢٠٢٠ عن القيم التقليدية والثقافية، في سياق الحديث عن آثار الجائحة على النساء والرجال، وعلى التعليم والقطاعات الأخرى، وعلى الأطفال، لا سيما الفتيات. وكما هو مبين أدناه، تكرّر الحديث أيضاً عن الأثر السلبي للتعليم الإلكتروني على الفتيات، وكيف ازداد هذا الأثر سوءاً بفعل التقاليد والأعراف الثقافية كزواج الأطفال، وحرمان الفتيات من التعلّم، ومنعهنّ من استخدام التكنولوجيا. وإن كان صحيحاً أنّ زواج الأطفال قد ذُكر في العام ٢٠١٩، لم تكن هذه القضية من الأولويات كما هي الآن ربما بسبب الظروف غير المألوفة التي فرضتها الجائحة. ولكن، في العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، أقرّ المشاركون بأنّ للقيم التقليدية أثر سلبي على الفتيات، تحدّ من خياراتهنّ للمستقبل، وتقرّر مصيرهنّ التعليمي وزواجهنّ وتحرم فئة من السكان من التعليم الذي يجب أن يكون الوصول إليه مضموناً للجميع.

## العلاقات الإثنية الطائفية

لم يتطرّق المشاركون في نقاشات مجموعات التركيز وفي المقابلات التي أجريت عام ٢٠٢٠ بشكل كبير إلى العلاقات الإثنية والطائفية (ربما لأنها لم تطرح في سياق الأسئلة المباشرة)، ولكن بناءً على بعض التعليقات من المشاركين، يمكن القول إنّ حسّ التماسك الاجتماعي وتحسّن العلاقات الإثنية الطائفية جدير بالملاحظة. فقد دلّت بعض الإجابات على ضغوط شابت العلاقات ربما لا تردّ إلى خلافات إثنية أو طائفية بل تعزى إلى مشاعر الاستياء أو الإحباط في سياق المقارنة في طرق الاستجابة لكوفيد-١٩ واحتياجات الناس بين المحافظات. فقد اعتبر المشاركون أنّ بعض المناطق استجابت بشكل أفضل للجائحة، أو بدت أنها تعاني بنسبة أقلّ، سواء بسبب استجابة الحكومة (الإفقال وحظر التجوّل مقابل قيود أخرى)، أو واقع النموّ والبنية التحتية في مناطق أخرى (إذ ما زالت بعض المناطق تفتقر إلى مرافق صحية مجهزة، وإلى مدارس وخدمات أخرى نتيجة التدمير الناجم عن النزاع)، وأو الثروة النسبية لبعض المناطق (فقد أشار المشاركون إلى أنّ المدارس في مدن مثل إربيل أكثر استعداداً لخوض تجربة التعلّم عن بعد والطلاب مجهّزون بالموارد على نحو أفضل). في حال استمرّ التفاوت بين المناطق وتفاقم أكثر جرّاء الجائحة، وبحسب مدة استمرار القيود المرتبطة بالوباء ووتيرة تعافي الاقتصاد وسوق العمل، من الممكن أن يزداد الإحباط والاستياء ويصبح الأمر أكثر تعقيداً. وقد يكون من الجدير التركيز على هذه الجوانب في حال أجريت أبحاث مستقبلية لتقييم التطوّرات والإضاءة على الاحتياجات في مجال السياسات بالنسبة إلى الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية.

## التوصيات

### فتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين لإعادة بناء الثقة

تبقى الاستجابة المبدومة من جانب الحكومة، ومشاعر الإحباط لدى المواطنين إزاء الوعود الكاذبة أو الفارغة، وغياب الخدمات الأساسية وفرص العمل من العوائق الهامة التي تسبب هوةً ما بين الحكومة العراقية والمواطنين. وأنت جائحة كورونا لتزيد الأحوال سوءاً، وتستدعي بذل مزيد من الجهود من جانب الحكومة، أكثر من أي وقت مضى، للتواصل مع المواطنين والاستجابة لمطالبهم من خلال تزويدهم بالخدمات. ويحث العراقيون الحكومة على مدّ المواطنين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الإقفال للحدّ من انتشار الجائحة بمزيدٍ من الدعم الاقتصادي والمالي. كما يطالب المواطنون بخدماتٍ صحية أفضل، وبأن تضمن المستشفيات الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية.

### التركيز على تيسير الوصول إلى التعليم وتحسين جودته

أدت الجائحة إلى تراجع حادّ في نوعية التعليم وفي القدرة إلى الوصول إليه. المساعدة مطلوبة بصورة عامة، ولكن بشكلٍ خاص في أوساط النساء والفتيات، ولدى العائلات الفقيرة، وقاطني الأرياف، والمجموعات المهمشة الأخرى، عن طريق استخدام التكنولوجيات المبتكرة وزيادة الوعي حيال أهمية التعليم للفتيات. كما أنّ تفعيل قانون التعليم الإلزامي من شأنه أن يساهم في معالجة معدلات التسرب المدرسي وزيادة معدلات إعادة التسجيل، لا سيما بالنسبة إلى الفتيات الشابات. كما يمكن أن تؤدي جهود التوعية العامة والخطوات التشريعية الهادفة لمنع الزواج المبكر كرادعٍ لمنع العائلات من إجبار الفتيات على ترك المدرسة.

### منح الأولوية لمساعدة المرأة

تعرّضت نسبة كبيرة من الفتيات والنساء العراقيات للصدمات جرّاء العنف المبني على النوع الاجتماعي، والعنف المنزلي، أو زواج الأطفال وعانين من ضغوط نفسية متزايدة أثناء الجائحة. ولمعالجة هذه المشكلة، لا بدّ لمجلس النواب من إقرار قانون مناهضة العنف الأسري الذي قُدّم في العام ٢٠١٥ لمعالجة ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم الأماكن الآمنة، مثل مراكز الحماية وإعادة التأهيل للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في حماية هؤلاء النساء وتزويدهنّ بالدعم النفسي اللازم.

## دعم وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

تدعو الحاجة لمزيد من الدعم للمرأة العراقية لتمكينها من المشاركة في العملية السياسية. وقد أفاد العدد الأكبر من المشاركين في البحث أنّ المرأة تحتاج للدعم على أكثر من مستوى، بدءاً بتغيير العقلية السائدة وسط الأسرة وأفراد المجتمع المحلي والتأثير على ثقافة لطالما قمعت المرأة وحجبتها عن مواقع القيادة. فالمرأة بحاجة لمزيد من الفرص لتعزيز مهاراتها وخبراتها، وتحصيل تعليم ذي نوعية جيدة وأداء دور فاعل في الحياة السياسية والاقتصادية.

## إقرار الإصلاحات وتعزيز الشفافية لإجراء انتخابات ذات مصداقية

إلى جانب الجهود التي لا بدّ من بذلها لتوعية المواطنين حيال أهمية المشاركة في الانتخابات، يجب تشجيع مرشحين جدد (والنساء على وجه الخصوص) للمشاركة في الحوكمة المحلية والترشّح للانتخابات من أجل تنويع الخيارات المتاحة بعيداً عن النخبة التقليدية. ولا بد من تطبيق المزيد من الإصلاحات لضمان عملية ذات مصداقية تسهم في بناء الثقة بين السياسيين والمواطنين. ولا بد من النظر في احتمال تنظيم جهود مراقبة دولية أو غير منحازة للانتخابات تضمن ثقة العامة في مصداقية العملية الانتخابية والنتائج التي ستبثق عنها.

## زيادة الوعي حول طبيعة فيروس كورونا ومخاطر الإصابة به

بالرغم من تطوّر النظرة إلى فيروس كورونا بين المواطنين، تدعو الحاجة لمزيد من التوعية لضمان استيعاب إجراءات الوقاية وتطبيقها، تجنّباً للوصمة الاجتماعية، والتزاماً بالحيطة والحذر إلى حين توقّف لقاح أو وسائل أخرى للتخفيف من تفشّي الوباء. ويستلزم ذلك دعماً من جانب الحكومة للمجموعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات العاملة على مستوى المجتمع المحلي لتقديم المساعدة.

## الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين

رقم المناقشة ضمن مجموعة التركيز	المكان	نوع الإقامة	الجنس	العمر	مجتمع حضري/ريفي	الإثنية/الديانة	المستوى العلمي
١	ديالى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٢٠-٣٠	حضري	عربية سنّية	متوسطة وأعلى
٢	ديالى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٤٠-٦٠	حضري	عربية سنّية	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
٣	ديالى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠-٤٥	حضري	عربي سنّي	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
٤	نينوى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٤٠-٦٠	حضري	عربية سنّية	متوسطة وأعلى
٥	نينوى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٢٥-٤٠	حضري/ريفي	إيزيدية	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
٦	نينوى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٢٠-٣٠	حضري	عربي سنّي	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
٧	نينوى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠-٤٥	حضري	عربي سنّي	متوسطة وأعلى
٨	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠-٤٥	حضري	عربية سنّية	متوسطة وأعلى
٩	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠-٤٥	حضري	عربي سنّي	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
١٠	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٢٠-٣٠	حضري	عربي سنّي	متوسطة وأعلى
١١	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٢٠-٣٠	حضري	عربية سنّية	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية
١٢	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٢٠-٣٠	حضري	عربي سنّي	متوسطة وأعلى

١٣	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٦٠-٤٠	حضري	عربية سنّية	متوسطة وأعلى
١٤	كركوك	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠-٢٠	حضري	عربية سنّية	متوسطة وأعلى
١٥	كركوك	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٤٥-٣٠	حضري	كردية	متوسطة وأعلى
١٦	كركوك	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٦٠-٤٠	حضري	تركمانى	المرحلة الابتدائية إلى الثانوية

رقم المقابلة	المكان	نوع الإقامة	الجنس	العمر	الإثنية/الديانة
١	ديالى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	عربية سنّية
٢	ديالى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	كردي
٣	ديالى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	كردي
٤	نينوى	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	مسيحية
٥	نينوى	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	شيك
٦	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	عربي سنّي
٧	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	عربي سنّي
٨	الأنبار	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	عربية سنّية
٩	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	شييعي
١٠	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	عربية سنّية
١١	صلاح الدين	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	تركمانية
١٢	كركوك	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	عربي سنّي
١٣	كركوك	غير مشرّد أو عائد	أنثى	٣٠ وما فوق	كردية
١٤	كركوك	غير مشرّد أو عائد	ذكر	٣٠ وما فوق	تركمانى

في ظلّ تفشّي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين

